الأمم المتحدة
S/2020/1052



Distr.: General
28 October 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة التقرير الثامن والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والذي تلقيته من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**



041120 041120 20-13918 (A)



المرفق

رســـــالة مؤرخة 21 تشـــــرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن 1031 (1995)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، طبقاً للمرفق 10 للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن المعقود يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 1995، أُحيل إليكم طيه التقرير الثامن والخمسين للممثل السامي. وأرجو ممتنا تعميم هذا التقرير على أعضاء المجلس للنظر فيه.

وهذا هو تقريري الدوري الرابع والعشرين الذي أُقدّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في 26 آذار/مارس 2009. وهو يغطي الفترة من 16 نيسان/أبريل 2020 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية علاوةً على ما يرد في التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن مضامينه، سيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

التقرير الثامن والخمسون للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من 16 نيسان/أبريل إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020. فلقد انقضى أكثر من ستة أشهر على تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البوسنة والهرسك، التي أضحت، كما هو الحال في أماكن أخرى، "الوضع الطبيعي الجديد". وقد تخلت السلطات في البلد عن تدابير الإغلاق بالكامل واتجهت صوب بذل جهود تهدف إلى دعم الاقتصاد، وفي نفس الوقت الاستعداد أيضا للانتخابات المحلية لعام ستجرى في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، ومواجهة حالات تفشي الفيروس بحسب كل حالة على حدة. وقد كشفت الجائحة عن مشاكل طويلة الأمد في البوسنة والهرسك، واصل في إطارها بعض السياسيين تنفيذ برامجهم السياسية المثيرة للانقسام على حساب المكافحة الموحدة لاحتواء انتشار الفيروس وأثره على الاقتصاد. وتكشف الأزمة مرة أخرى عن اعتماد البلد بشكل كبير على المساعدة الدولية، مما يبرز فشل بعض النخب السياسية القومية في التركيز على السياسات والقضايا التي تهم بالفعل مواطني البلد. وباختصار، أظهرت الأزمة الحالية أن تركيز بعض السياسيين على جعل البوسنة والهرسك وأحد كياناتها (الاتحاد) غير قادرين على العمل يؤدي إلى زيادة اعتماد البلد اقتصاديا وماديا على المجتمع الدولي، ويساهم في هشاشة الوضع المالي والصحي وغيرهما من أوجه الهشاشة التي ستؤثر سلبا على السكان.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار صفقة توسيع الاتحاد الأوروبي وخطة الاستثمار الاقتصادي لبلدان غرب البلقان لعام 2020، والتي بموجبها تؤهل البوسنة والهرسك للحصول على مساعدات الاتحاد الأوروبي، قدمت المفوضية الأوروبية تقريرها عن البوسنة والهرسك. وشددت المفوضية على أنّ البلد ما زال أمامه الكثير مما ينبغي فعله من حيث الوفاء بالتزامات العضوية في الاتحاد الأوروبي، حيث إن التقدم المحرز في معظم مجالات الإصلاح الرئيسية هو تقدم محدود. وفيما يتعلق بالقادة السياسيين في البوسنة والهرسك الذين يواصلون بالإجماع الإعراب علنا عن تأييدهم لانخراط البلد في الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن يكون هذا التقييم بمثابة دعوة إلى العمل على تنحية خلافاتهم جانبا وتنفيذ الإصلاحات اللازمة من أجل المضي قدما.

وفي 7 أيار/مايو، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك عن إجراء الانتخابات المحلية لعام 2020 في 4 تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن اللجنة اضطرت إلى تأجيل الموعد إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر نظرا لعدم توفر التمويل اللازم للقيام بأنشطتها التحضيرية وذلك بسبب عدم رضا حزبين سياسيين عن انتخابات وتركيبة هذه اللجنة، وهذان الحزبان هما حزب الأغلبية الصربية، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الذي يتخذ من جمهورية صربسكا مقرا له، وحزب الأغلبية الكرواتية، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك الذي يتخذ من الاتحاد مقرا له. وقد واجهت اللجنة، في عملية تنظيم الانتخابات، العديد من العوائق ذات الدوافع السياسية من جانب بعض المؤسسات و/أو مديريها. ومن المؤكد أن جائحة كوفيد-19 ستزيد الطين بلة مما يجعل إجراء الانتخابات أشد صعوبة. وعلى الرغم من كل هذه التحديات، نجحت اللجنة في التحضير للانتخابات وفي محاولة الحد من مخاطر تزوير الانتخابات. ونحن نؤيد جهود الهيئة في هذا الصدد.

وكان هناك تقدم بشأن مسألة رئيسية واحدة على الأقل من المسائل العالقة. ففي حزيران/يونيه، وقَّع زعيم حزب العمل الديمقراطي ذي الأغلبية البوسنية، بكر عزت بيغوفيتش، وزعيم حزب الاتحاد الديمقراطي للبوسنة والهرسك، دراغان تشوفيتش، اتفاقا لتعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك وفسح المجال أمام إجراء الانتخابات المحلية في موستار للمرة الأولى منذ عام 2008. ولولا مشاركة المجتمع الدولي لما كان لهذا الإنجاز التاريخي أن يتحقق بعد سنوات عديدة. وستجرى الانتخابات في موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر.

ومع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، يؤمل أن تغتنم الأحزاب السياسية التي تقوم بحملات الانتخابات المحلية الفرصة للتفكير ليس في زمن الحرب التي دارت رحاها في الماضي بل في سنوات السلام الخمس والعشرين التي تلتها، وأن تقدم برامج استشرافية لمواطني البوسنة والهرسك. وللأسف، لم نشهد تطورات إيجابية كافية. ففترة الحملات السياسية الوشيكة – التي لم تبدأ رسمياً – تتسم بالفعل من جديد بخطاب سلبي مثير للخلاف يعمق الانقسامات القائمة ويجعل المصالحة في البوسنة والهرسك صعبة أكثر فأكثر. وفي ظل هذه البيئة السياسية التي تنظر إلى الماضي، يتم تهميش قضايا أخرى، من قبيل المساواة بين الجنسين، تهميشا كاملا، وهو أمر غير مقبول في بلد يطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويساورني القلق بوجه خاص إزاء العلاقات القائمة بين الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك، التي تزداد عداءً وعُقما. وهناك، من بين أمور أخرى، تهديدات مستمرة بالانفصال، وعوائق على مستوى الدولة والاتحاد، وعدم مرونة في بعض المواقف، وكلها أمور لا تسهم في دفع البلد إلى الأمام أو في تحسين حياة مواطنيه.

ثم إن المواقف الشديدة التباين تعوق قدرة البلد على التعامل بفعالية مع الجوانب الأمنية والإنسانية للتدفق المتزايد للاجئين والمهاجرين الذين يدخلون البلد محاولين العبور إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن الاتحاد يستضيف عموماً أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين، فإن جمهورية صربسكا لا تزال ترفض إنشاء مراكز استقبال في أراضيها، وهي قد قامت أيضا بعمليات حثيثة لنقل أفراد اعتبرتهم لاجئين أو مهاجرين إلى خط الحدود المشتركة بين الكيانين. وتسعى السلطات على مستوى الدولة إلى إيجاد الوسائل اللازمة لإعادة اللاجئين الذين وصلوا بصورة غير قانونية، مع الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانونين الدولي والوطني.

ومع إقبال البوسنة والهرسك على دورة انتخابية أخرى، لا بد لي أيضا من أن أشير مجددا إلى أن نتائج الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2018 لم تنفذ بعد بالكامل. ولم تُعيَّن حكومة اتحادية جديدة لأكثر من عامين، ولا تزال الحكومة الاتحادية السابقة قائمة، وكذا الرئيس السابق للاتحاد ونائبه؛ وينطبق الشيء نفسه على حكومتي كانتون الهرسك – نيريتفا والكانتون 10. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل رئيس الاتحاد عرقلة تعيين القضاة لملء الشواغر في المحكمة الدستورية الاتحادية.

وستظل المسائل الانتخابية مصدر قلق بعد الانتخابات المحلية المقبلة، وذلك لأنّ المنازعات بين الأحزاب السياسية لا تزال تحول دون تنفيذ القرارات الهامة التي اتخذتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وهو أمر طال انتظاره. وستستمر هذه المسائل، وكذا توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول المناهضة

للفساد، في الهيمنة على المناقشات بين الأحزاب السياسية قبل الانتخابات العامة المقبلة. وسوف تتطلب حلا وسطا بشأن المسائل التي تبرز حقيقة أن لدى الأطراف في السلطة فهما مختلفا لا يتفق في كثير من الأحيان مع الإطار الدستوري القائم للبوسنة والهرسك، بما في ذلك قرارات محكمتها الدستورية.

والآن أكثر من أي وقت مضى، وفي لحظة تاريخية تواجه فيه البوسنة والهرسك جائحة عالميةً وتحاول الحفاظ على اقتصادها وتعزيزه، يجب على السلطات أن تفي بالتزاماتها ببناء دولة سلمية تتوفر لها مقومات البقاء والسير بثبات على طريق التكامل الأوروبي - الأطلسي.

ومن واجبي أن أبلغكم أن بعض الاتجاهات السياسية السلبية جدا لا تزال بعد مرور ربع قرن على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، قائمة في البوسنة والهرسك ويحتمل أن تشكل مخاطر جسيمة على السلام والاستقرار. وبعد عقد من إعادة الإدماج الإيجابي، تغير نسق الأحداث في البلد، وأصبحت القوى السياسية تسعى للنكوص عن الإصلاحات والتقدم. ونتيجة لذلك، ولأن السلطتين في مستوى الدولة والاتحاد تعتمدان على هياكل تقاسم السلطة التي توفر فرصاً لعرقلة العمل وصنع القرار في المؤسسات الرئيسية، فإن هاتين السلطتين على وجه الخصوص لا تؤديان وظيفتيهما في العديد من الجوانب. ومن المؤسف أن السياسات الحالية تميل إلى إساءة استخدام العمليات الإيجابية، مثل الاندماج في الاتحاد الأوروبي، لتحقيق أهداف سياسية. وفي الأثناء، يتلاعب القادة السياسيون بمهارة بالخلافات داخل المجتمع الدولي، بشأن جملة من المسائل من قبيل دور ووجود مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، ووجود قضاة دوليين، بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وكلتا المؤسستين تتمتعان بسلطات قانونية لمعالجة التحركات التي يمكن أن تعرض السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك للخطر و/أو التحركات التي تعرض للخطر النظام الدستوري للبلد.

ومع أن وحدة المجتمع الدولي حاسمة للتأثير إيجابيا على الحالة في البوسنة والهرسك، فإن هذا التأثير يزداد صعوبة في البيئة السياسية العالمية والإقليمية المتغيرة. ولقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لدعوة القادة السياسيين بصوت واحد إلى تنحية خلافاتهم جانبا والتركيز على الاتحاد لمواجهة التحديات المشتركة في هذه اللحظة، وذلك لمصلحة "السلام والاستقرار الدائمين"، كما نص عليهما الاتفاق الإطاري العام للسلام.

أولا – مقدمة

1 – هذا التقرير هو تقريري الدوري الرابع والعشرون المقدّم منذ أن تولَّيتُ منصب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك في عام 2009. وهو يتضمن سرداً للتقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الواردة في التقارير السابقة، ومعلومات عن التطورات المستجدة على أرض الواقع، واستشهادات ذات صلة بالموضوع، ويعرض تقييماً محايداً أجريتُه لمدى تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في المجالات الرئيسية التي تندرج ضمن مسؤوليتي المتمثلة في دعم الجوانب المدنية لهذا الاتفاق.

2 – وما زلت أركز على الوفاء بولايتي وفقا للمرفق 10 من الاتفاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولهذا الغرض، واصلت تشجيع سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتب الممثل السامي، الأمر الذي يفترض مسبقاً الامتثال الكامل لأحكام الاتفاق. ومن الضروري أن يظل اهتمام السلطات منصباً على الامتثال الكامل للاتفاق، وإلا فإن عدم الامتثال سينطوي على خطر التشجيع على المزيد من التراجع عن الإصلاحات التي أُجريت لتنفيذ الاتفاق. ويؤيد مكتبي أيضاً تأييدا كاملا طموحات البوسنة والهرسك المتعلقة بالاندماج في الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من القرارات التي اتخذتها مؤسسات البوسنة والهرسك.

ثانيا – آخر المستجدات السياسية

ألف – المناخ السياسي العام

3 – على الرغم من بعض التطورات الواعدة، لا تزال هناك مشاكل عديدة في البيئة السياسية داخل البلد.

4 – ورغم الإعلان عن إجراء الانتخابات المحلية لعام 2020 في 4 تشرين الأول/أكتوبر، اضطرت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك، بعد أسبوعين من هذا الإعلان، إلى تأجيل الموعد إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر في 143 وحدة من وحدات الحكم الذاتي المحلي (البلديات والمدن ومقاطعة برتشكو)، حيث لم تحصل – بالرغم من التزام الدولة الصريح بتوفير قسط من الأموال لإجراء الانتخابات المحلية في غضون 15 يوما من الإعلان عن الانتخابات – على التمويل اللازم للاضطلاع بأنشطتها التحضيرية بسبب المشاحنات السياسية بين سلطات الدولة حول ميزانية الدولة لعام 2020. وقد أفضت الدسائس السياسية المستمرة بشأن الميزانية، والمسائل المتصلة بعدم رضا الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الذي يتخذ من جمهورية صربسكا مقرا له، ناهيك عن عدم رضا الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، عن اللجنة المركزية للانتخابات، إلى عدم اعتماد ميزانية الدولة حتى 29 تموز/يوليه، وهو تاريخ نبّهت اللجنة المركزية للانتخابات إلى أنه آخر موعد لاعتماد الميزانية حتى يتسنى للجنة تنفيذ جميع الأنشطة اللازمة لتنظيم الانتخابات في الموعد المقرر.

5 – ونسق الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل من أجل تأجيل اعتماد الميزانية في إطار جهودهما الرامية إلى المطالبة بإجراء تغييرات في تركيبة اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك. وفي آذار/مارس، حصل حزب العمل الديمقراطي مع حزب الجبهة الديمقراطية الذي يتخذ من الاتحاد مقرا له والحزب الديمقراطي الصربي الذي يتخذ من جمهورية صربسكا مقرا له وحزب التقدم الديمقراطي على الأصوات اللازمة في مجلس نواب البوسنة والهرسك لتعيين عضوين جديدين في اللجنة المركزية للانتخابات من صفوف الصرب وإعادة تعيين عضوين من صفوف

البوسنيين. وانسحب ممثلو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي والكتلة التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل من الجلسة قبل التصويت، متهمين حزب العمل الديمقراطي بخيانة تحالفه معهما واستخدام أحزاب المعارضة من جمهورية صربسكا للسيطرة على اللجنة المركزية للانتخابات. وزعم الممثلون أن انتهاكا قد تم لإجراءات تغيير عضوية اللجنة المنصوص عليها في قانون الانتخابات للبوسنة والهرسك. وفي 20 أيار/مايو، اعتمد مجلس نواب البوسنة والهرسك قرارا بتعيين زيليكو باكالار عضوا كرواتيا في اللجنة المركزية للانتخابات، ليحل محل العضو ستيبان ميكيتش، الذي انتهت ولايته. وقد اقترح حزب الجبهة الديمقراطية باكالار الذي لقي معارضة شديدة من الاتحاد الديمقراطي الذي وصف ممثلوه تعيينه بأنه غير قانوني. وقد رفعت عدة قضايا تتعلق بشرعية انتخاب اللجنة المركزية للانتخابات أمام محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، ولا تزال هذه القضايا تنتظر التسوية.

6 - وفي 28 نيسان/أبريل، بعثتُ رسالة إلى رئيس اللجنة المركزية للانتخابات أعربت فيها عن تأييدي للأعضاء المنتخبين حديثا، كما دعوت جميع السلطات إلى مساعدة اللجنة على الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية. وواصل كل من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل اعتداءاتهما اللفظية على تشكيلة اللجنة طوال الفترة، وكثيراً ما وصفا المؤسسة بأنها غير شرعية. ويحضرني في هذا الصدد البيان الصادر في 3 حزيران/يونيه 2020 عن المجلس التوجيهي لهيئة مجلس تنفيذ اتفاق السلام، الذي أعرب فيه هذه المجلس (باستثناء الاتحاد الروسي) عن تأييده لعمل اللجنة المركزية للانتخابات "كهيئة مستقلة يُستمد عملها من قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك". وأحث سلطات البوسنة والهرسك على دعم اللجنة والالتزام بقراراتها.

7 - وبطبيعة الحال، ستجري الانتخابات المحلية في ظل ظروف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتجبر هذه الظروف الأحزاب السياسية التي ستتنافس في الانتخابات على إعادة النظر في أنشطتها الانتخابية، حيث تختار العديد منها زيادة الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي والطواف على المنازل لتوزيع المطبوعات بدلاً من التجمعات الكبيرة التي كانت القاعدة في الانتخابات السابقة. ويبقى أن نرى كيف ستجري الحملات الانتخابية بالفعل، مع العلم أن فترة الحملة الانتخابية لا تبدأ رسميا إلا قبل 30 يوما من الانتخابات، في 16 تشرين الأول/أكتوبر. وهناك أيضا شواغل عملية ينبغي النظر فيها فيما يتعلق بالتصويت أثناء الجائحة، وتحقيقا لهذه الغاية، أرسلت اللجنة المركزية للانتخابات تعليمات بشأن إجراء الانتخابات إلى السلطات المحلية تحدد التدابير اللازمة، وطلبت منها توفير معدات الحماية الشخصية. غير أن عددا من السلطات المحلية لم ترد حتى الآن على ما إذا كان بوسعها تلبية الشروط وتوفير المعدات اللازمة.

8 - ولا بد من الإعراب عن القلق البالغ الذي ينتابني إزاء بعض الشعارات التي سبق أن رددتها أحزاب سياسية قبل بدء فترة الحملة الانتخابية رسميا، والتي يؤسفني أن ألاحظ أنها تشمل حالة واحدة على الأقل من حالات استخدام حزب سياسي للافتراءات العرقية والقوالب النمطية في شريط فيديو ترويجي. وفي وقت كتابة هذا التقرير، راجعت اللجنة المركزية للانتخابات الفيديو المعني وألغت التصديق على الحزب للانتخابات المحلية لعام 2020 بسبب استخدامه لغة يمكن أن تثير العنف أو تحرض عليه أو تنشر الكراهية. وقد أعربت عن تأييدي لعزم اللجنة على فرض جزاءات على انتهاكات قانون الانتخابات.

9 - وإلى جانب الاتفاق الذي وقّع عليه زعيما حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي في حزيران/يونيه لإتاحة إجراء انتخابات في موستار، والذي توخى أيضا تعديل النظام الأساسي لمدينة موستار، وقّعا الزعيمان على اتفاق ثان بشأن مبادئ تعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، تعهدا فيه بتنفيذ

قرارات المحاكم ذات الصلة فيما يتعلق بالقضاء على عدم المساواة والتمييز في العملية الانتخابية، واتفقا على ضمان التمثيل السياسي الشرعي للشعوب المؤسسة وللمواطنين في جميع أنحاء البوسنة والهرسك على جميع المستويات الإدارية والسياسية، في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، وفي مجلس شعوب للبوسنة والهرسك ومجلس شعوب الاتحاد. وينص الاتفاق على أن الطرفين سيتفقان على إجراء التغييرات الضرورية في غضون الأشهر الستة المقبلة – بحلول 17 كانون الأول/ديسمبر – وسيحرصان على اعتمادها في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بحلول نهاية عام 2021.

10 - وكان هذا الاتفاق إشكالياً منذ البداية، بسبب الرؤى المتضاربة للطرفين بشأن البوسنة والهرسك كدولة وتفسيراتهما المتباينة لدستورها، حيث تختلف مفاهيم كل منهما بشأن "التمثيل الشرعي" اختلافاً تاماً. وفي هذا السياق، يحبذ الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك اعتماد نموذج عرقي تنتخب فيه كل مجموعة من الشعوب المكونة ممثليها، بينما يفضل حزب العمل الديمقراطي نموذجاً يكون فيه "التمثيل الشرعي" شاملا "للآخرين" وللمواطنين. ونتيجة لذلك، فإن لكل طرف تفسيراً مختلفاً لما اتفق عليه فعلاً. وبالإضافة إلى ذلك، يتمسك الاتحاد الديمقراطي بموقفه القائل بأن الظروف السياسية غير متوفرة من أجل اعتماد تعديلات لدستور البوسنة والهرسك، مما يضيق نطاق النقاش بشأن تنفيذ الاتفاق فقط من خلال اعتماد تعديلات لقانون الانتخابات في البوسنة والهرسك.

11 - وعلاوة على ذلك، يصعب التوفيق بين مفهوم "التمثيل الشرعي" وتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "*سيديتش وفينتشي*" وغيرها من القضايا المماثلة. وفي هذا الصدد، اتخذت لجنة وزراء مجلس أوروبا في جلستها 1383 المعقودة في الفترة من 29 أيلول/سبتمبر إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر ، قرارا بشأن تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة في قضية "*سيديتش وفينتشي*"، كرر فيه الوزراء الإعراب عن قلقهم من أن السلطات والقادة السياسيين في البوسنة والهرسك لم يتوصلوا بعد إلى توافق في الآراء بشأن مضمون التعديلات المطلوب إدخالها على دستور البوسنة والهرسك، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها لجنة الوزراء؛ وأشاروا إلى أن الإبقاء على نظام الانتخابات التمييزي الحالي يشكل انتهاكاً صارخاً لشروط الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وخرقاً واضحاً لالتزام البوسنة والهرسك غير المشروط بموجب المادة 46 من الاتفاقية، وبالتالي أيضاً لتعهداتها كدولة عضو في مجلس أوروبا.

12 - وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ، أصبحت الاختلافات واضحة بين الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي. وقد حذر بوجو ليوبيتش (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، رئيس المجلس الرئيسي للجمعية الشعبية الكرواتية – وهو منظمة جامعة للأحزاب الكرواتية التي يهيمن عليها الاتحاد الديمقراطي الكرواتي – من أن أي محاولة لعرقلة إدخال تغييرات على قانون الانتخابات من شأنها أن تضفي الشرعية على مطالب الكروات بمفهوم الحكم الذاتي الإقليمي، في إشارة إلى رغبة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك منذ أمد طويل في إنشاء كيان ثالث له أغلبية كرواتية في البوسنة والهرسك. ورد عزت بيغوفيتش، زعيم حزب العمل الديمقراطي، بأنه لن يكون هناك كيان ثالث، وأضاف أنّه يرى أن التمثيل الشرعي يستتبع الحق في التمثيل النسبي والدفاع عن المصلحة الوطنية الحيوية.

13 - وعقب اجتماع لاحق بين السيد عزت بيغوفيتش وزعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، دراغان تشوفيتش، وجّه كل من الزعيمين إنذارا نهائيا جديدا. فالسيد عزت بيغوفيتش ذكر أنه لن تُجرى محادثات أخرى بشأن إدخال تغييرات على قانون الانتخابات إلى حين تشكيل حكومة اتحادية جديدة وتعيين قضاة في المناصب الشاغرة بالمحكمة الدستورية للاتحاد. ورد السيد تشوفيتش بأنه لن تُشكَّل حكومة

اتحادية جديدة قبل التوصـــل إلى اتفاق بشـــأن إدخال تغييرات على قانون الانتخابات، مضـــيفا أن الاتفاقين اللذين تم التوقيع عليهما في حزيران/يونيه – أحدهما يتيح إجراء الانتخابات المحلية في موســـــتار والثاني يتناول مبادئ تعديل قانون الانتخابات – هما اتفاقان لا يمكن الفصـل بينهما، وإذا لم يُبرم اتفاق بشـأن تعديل قانون الانتخابات بحلول 17 كانون الأول/ديسـمبر، فلن يسـري أي من الاتفاقين. ويبقى أن نرى ما إذا كان المقصود من ذلك التهديد إفشال انتخابات موستار المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر.

14 – وقبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير بأسبوعين، وجّه السيد تشوفيتش رسالة إلى المجتمع الدولي في البوسـنة والهرسـك، يحمّل فيها حزب العمل الديمقراطي المسـؤولية الكاملة عن عدم إحراز تقدم في التوصـل إلى اتفاق بشـأن قانون الانتخابات، محذرا من أن الكروات لن يتسـامحوا مع الحلول غير الدسـتورية، ودعا المجتمع الدولي إلى المساعدة على إيجاد حل توفيقي. وفي وقت لاحق، أشار السيد عزت بيغوفيتش إلى أن اتفاق حزيران/يونيه لا يسعى إلى تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك فحسب وإنما أيضا إلى تنفيذ الحكمين الصـادرين عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان في قضـيتي ”*سـيديتش وفينتشـي*“ و ”*زورنيك*“، اللتين يصـعب التوفيق بينهما وبين النموذج العرقي الذي ينادي به الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك.

15 – وتبين هذه المنازعات إلى أي مدى ابتعد الحزبان عن التسـوية المطلوبة لإجراء هذه الإصـلاحات الانتخابية المعقدة، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى أن لدى الأطراف في السـلطة، في كثير من الأحيان، فهما مختلفا وغير متوافق للإطار الدسـتوري للبوسـنة والهرسـك، وهو ما يبرز، كما أكدت مرات عديدة، ضـرورة إنشـاء محكمة دسـتورية قوية ومسـتقلة للبوسـنة والهرسـك قادرة على تسـوية هذه المنازعات الدسـتورية. فوجود محكمة دسـتورية تؤدي مهامها يكتسـي أهمية اسـتراتيجية حيوية من أجل الاسـتدامة الذاتية الطويلة الأجل للاتفاق الإطاري العام للسـلام، وفي هذا السـياق ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصـل تقديم الدعم الكامل للمحكمة الدسـتورية ولجميع أعضـائها، ولا سـيما قضـاتها الدوليين (الأوروبيين)، الذين كثيرا ما يتعرضـون لحملات سياسية وإعلامية يقوم بها القادة السياسيون لجمهورية صربسكا.

16 – وفي تموز/يوليه، وكنهاية لأحدث جولة من الخطابات السلبية المستمرة بشـأن وجود قضـاة دوليين في المحكمة الدسـتورية للبوسـنة والهرسـك، رفض مجلس نواب البوسـنة والهرسـك الاقتراح الذي قدمه كل من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المسـتقل في شـباط/فبراير بشـأن قانون لتعيين قضاة المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، هدفه إنهاء ولايات القضاة الدوليين الثلاثة فوراً والاستعاضة عنهم بقضـاة محليين. وعلى نحو ما أشـرت إليه في تقريري السـابق (S/2020/345، الفقرة 85)، يتعارض هذا الاقتراح مع دستور البوسنة والهرسك. ومع أنني أدرك أنه سيأتي وقت تكون فيه المحكمة الدستورية في البوسـنة والهرسـك متألّفة بالكامل من قضـاة محليين، فإنني أرى أن الطريق أمام البلد لا يزال طويلا جدا قبل أن يحدث ذلك. وعلى أية حال، فإنّ القادة السـياسـيين، وفي المقام الأول المواطنين، يطالبون ”بمزيد القرب من أوروبا“ وبالمزيد من تبني القيم الأوروبية. ولذلك، فإن القضـــاة الدوليين (الأوروبيين) الحاليين هم المبشرون بما ستحمله الأيام القادمة وبما سيكون محلّ ترحاب. فوجودهم مفيد للغاية.

17 – وأعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يتم إحراز أي تقدم حقيقي ولن يتحقق استقرار طويل الأجل في البوسنة والهرسك دون تعزيز سيادة القانون. فسيادة القانون قيمة أساسية تقوم عليها معظم البلدان الديمقراطية. وهي أيضـا مبدأ أسـاسـي يرد دسـتور البوسـنة والهرسـك، ينص على أنه ينبغي للبوسـنة والهرسـك أن ”تكون دولة ديمقراطية تعمل في ظل سـيادة القانون“. ومع ذلك، لا يزال انعدام سـيادة القانون يمثل مشـكلة أسـاسـية في

البوسنة والهرسك تنبغي معالجتها على نحو عاجل، لا سيما من خلال تعزيز استقلال القضاء ومعاييره، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، اللذين ينتشران على نطاق واسع ومنهجي ويشكلان عقبة أمام تطوير البوسنة والهرسك بشكل أسرع لتتحول إلى بلد أوروبي حقيقي.

18 - والعلاقات داخل هيئة رئاسة البوسنة والهرسك تثير القلق أيضاً، حيث الأعضاء على خلاف متزايد فيما بينهم. وغالباً ما تذرّع زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وعضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، بمبدأ مصلحة الكيان الحيوية على القرارات التي يدعي أنها تضر بمصالح جمهورية صربسكا، وقد وعد بأن يقوم بالشيء نفسه في الجولة الثانية من التصويت فيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة باعتراف البوسنة والهرسك باستقلال كوسوفو. وغلب في الجولة الأولى من التصويت في منتصف أيلول/سبتمبر تصويت العضو البوسني والرئيس الحالي لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك، شفيق جعفروفيتش (حزب العمل الديمقراطي)، والعضو الكرواتي وزعيم الجبهة الديمقراطية، زيليكو كومشيتش، على تصويت دوديك، حيث صوتا لصالح الاعتراف. ولم يتحسن الجو الذي ساد تلك الجلسة بعد طلب السيد دوديك الوقوف دقيقة صمت احتراماً لروح المسؤول السابق في جمهورية صربسكا مومتشيلو كرايشنيك، الذي أدانته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بسبب ارتكابه جرائم ضد الإنسانية، والذي كان قد توفي قبل ذلك ببضعة أيام. وقد رُفض الطلب. ولم تعقد هيئة الرئاسة دورة عادية مرة أخرى حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر، حيث لم تتخذ أي قرار بشأن الاعتراف بكوسوفو لأنّ السيد كومشيتش، المقدّم الأصلي للمقترح، قد سحب مقترحه، ومن ثم - وعقب اعتراض السيد دوديك على المناورة الإجرائية وإصراره على التصويت على المقترح - امتنع كل من السيد كومشيتش والسيد جعفروفيتش تماما عن التصويت فيما صوت السيد دوديك ضده. وقد ظل السيد دوديك يربط مركز كوسوفو بمركز جمهورية صربسكا، محذراً من أنه إذا تم الاعتراف باستقلال كوسوفو - حتى من جانب صربيا - فإنّ جمهورية صربسكا سوف تعلن استقلالها.

19 - وفي الوقت نفسه، تستمر سلطات جمهورية صربسكا في دعواتها للعودة إلى ما يسمى بـ "دايتون الأصلي"، مؤكدة خطأً أن أي مسؤولية دستورية غير مدرجة صراحةً في دستور البوسنة والهرسك على أنها تعود للدولة في المادة 3 (1) من الدستور تعود إلى الكيانين، وأن مؤسسات البوسنة والهرسك الوحيدة التي ينبغي أن تكون موجودة هي المؤسسات المذكورة صراحةً في الدستور.

20 - وعلاوة على ذلك، دعت سلطات جمهورية صربسكا في مناسبات كثيرة إلى اعتماد دستور جديد لجمهورية صربسكا يلغي مجلس الشعوب في جمهورية صربسكا، الذي هو بمثابة مؤسسة مصممة خصيصاً لحماية المصالح الوطنية الحيوية للشعوب المؤسِّسة لجمهورية صربسكا. وفي حزيران/يونيه، اشتكت رئيسة جمهورية صربسكا، جيليكا شفيانوفيتش، من أن مجلس الشعوب في جمهورية صربسكا "أنشئ ليكون مشكلة كامنة"[(1)].

21 - وحاول السيد ميلوراد دوديك، الزعيم الفعلي لجمهورية صربسكا، في عدة مناسبات استدراج رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، إلى القضايا السياسية الداخلية في البوسنة والهرسك. وفي آب/أغسطس، ترأس وفداً من جمهورية صربسكا للاجتماع مع السيد فوتشيتش في العاصمة الصربية بلغراد لمناقشة شكاوى جمهورية صربسكا بشأن ما تزعم أنه تدخلات غير عادلة في النظام الدستوري للبوسنة والهرسك من جانب الممثل السامي والمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وقبل الاجتماع، أفادت التقارير أن سلطات جمهورية

(1) بيان السيدة شفيانوفيتش، *غلاس سربيسكا*، 20 حزيران/يونيه 2020.

صربسكا أرسلت وثيقة تتكون من الاستنتاجات والتقارير المصاحبة عند تلك المسائل التي كانت قد اعتمدتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020. ومما يستحق الثناء أن السيد فوتشيتش كرر تأكيد التزام صربيا بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

22 - وتواصل السلطات على جميع المستويات تجاهل أو رفض القرارات النهائية والملزمة للسلطة القضائية، بما في ذلك على سبيل المثال داخل الاتحاد فيما يتعلق بقرارات المحكمة الدستورية الاتحادية التي تطلب من عدد من الكانتونات مواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد لضمان جملة أمور منها المساواة الكاملة للصرب بوصفهم شعباً مؤسساً، وداخل جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالأحكام الصادرة عن كل من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة للبوسنة والهرسك بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية.

23 - ورغم الانخفاض المسجل خلال المرحلة الأولى من جائحة كوفيد-19 في تدفق اللاجئين والمهاجرين الذين يدخلون البلد في محاولة للانتقال إلى الاتحاد الأوروبي، فإنّ هذا التدفق قد عاد إلى مستوى ما قبل الجائحة، ويوجد حالياً ما بين 000 6 و 000 8 لاجئ ومهاجر في البوسنة والهرسك. ويستضيف الاتحاد عموما، وكانتون أونا - سانا على وجه الخصوص في شمال غرب البلد، أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين، بسبب قرب كانتون أونا - سانا من كرواتيا المجاورة، وقربه النسبي من سلوفينيا ومنطقة شنغن. وتواصل سلطات جمهورية صربسكا رفضها السماح بإنشاء مراكز استقبال في أراضي جمهورية صربسكا. كما تعمل جمهورية صربسكا بنشاط على نقل الأفراد الذين تعرّفهم كلاجئين أو مهاجرين إلى خط الحدود المشتركة بين الكيانين. وتبحث السلطات على مستوى الدولة عن وسائل لإعادة أولئك الذين وصلوا بصورة غير قانونية، سواء إلى البلدان المجاورة (صربيا أو الجبل الأسود) أو إلى بلدانهم الأصلية، إلا أنّه يتعين عليها أن تستمر في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والوطني - بتوفير فرص الحصول على الحقوق، بما في ذلك الحق في طلب اللجوء في البوسنة والهرسك، وفقاً لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

24 - على الرغم من التحديات المتكررة التي اعترضت تطبيق المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلتُ الامتناع عن استخدام سلطاتي التنفيذية عملا بسياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، التي تسعى إلى تعزيز وليّ السلطات المحلية زمام الأمور بدلا من اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

1 - التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المنشودة

25 - يواصل مكتبي الحث على إحراز تقدم في التنفيذ الكامل للأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في عام 2008 كخطوات أساسية نحو غلق مكتب الممثل السامي. وكان قصد المجلس التوجيهي من وضعه خطة العمل تلك هو أن تتولى البوسنة والهرسك المسؤولية الكاملة وأن تثبت مصداقيتها. وبالتالي، فإن الخطة تستهدف قيام سلطات البوسنة والهرسك بالتنفيذ، ولكن مما يؤسف له أنها لا تبدي أي التزام جدي بتنفيذ الخطة، باستثناء الاتجاهات الإيجابية الأخيرة في مقاطعة برتشكو. وقد شهدت مجالات كثيرة تغطيها الخطة ركودا بل وتراجعا.

2 - ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

26 - مثلما جاء بإسهاب في تقرير السابق (S/2020/345)، لم تكن هناك خلال الفترة المشمولة بالتقرير محاولات ذات شأن لتنفيذ قرارات المحاكم ذات الصلة أو إحراز تقدم نحو حل مقبول ودائم لمسألة ممتلكات الدولة، وذلك عقب اعتماد المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في شباط/فبراير من هذا العام قرارين هامين متعلقين بالممتلكات العامة.

27 - وللتذكير، وعلى النحو المنصوص عليه في قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لعام 2012، فإن دولة البوسنة والهرسك هي صاحبة سندات ملكية جميع ممتلكات الدولة، كما أن للجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك الاختصاص الحصري في تنظيم مسألة توزيع الأصول بين الدولة والمستويات الأدنى للحكومة. وفي هذا السياق، أكدت المحكمة تحديداً على المبدأ الدستوري المتمثل في الاستمرارية القانونية للدولة، وكذلك على أن ممتلكات الدولة "تجسد البوسنة والهرسك كدولة، وتعكس سيادتها وسلامتها الإقليمية". وعلاوة على ذلك، فإن القرارين المذكورين في الفقرة 26 أعلاه، اللذين أصدرتهما المحكمة في شباط/فبراير، يؤكدان المبادئ القانونية المنشأة بموجب القرار المتخذ عام 2012 بشأن ممتلكات الدولة، ويوضحان كذلك أنّ الدولة - عملاً بنفس المبدأ الدستوري للاستمرارية القانونية - هي صاحبة سندات ملكية "الممتلكات العامة للشعب" (أي الممتلكات الاجتماعية أو المملوكة للدولة)، بما في ذلك المنافع العامة مثل الأراضي الزراعية والمياه الداخلية.

28 - وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في نيسان/أبريل وأيار/مايو قرارين يتناولان تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة تحت ملكية البوسنة والهرسك. وللتذكير، فإنّه منذ بدء عملية "التسجيل المباشر للممتلكات الدفاعية المحتملة" في عام 2015، قدم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك طلبات إلى المؤسسات المحلية المختصة من أجل تسجيل حقوق ملكية البلد لهذه الممتلكات. وفي الاتحاد، تنظر مكاتب تسجيل الأراضي المختصة داخل المحاكم البلدية في طلبات التسجيل هذه، وتوافق عليها في معظم الأحيان، مما يؤدي إلى نجاح العديد من حالات تسجيل حق الملكية لصالح دولة البوسنة والهرسك. وفي جمهورية صربسكا، تنظر الإدارة الجيوديسية لجمهورية صربسكا في طلبات التسجيل، وترفضها بشكل روتيني لأسباب إجرائية و/أو موضوعية مختلفة، ترجع بالأساس إلى عدم وجود أساس قانوني صحيح للتسجيل، حسبما يُزعم. وكما أفيد سابقا، ما فتئت جمهورية صربسكا تمنع منذ سنوات تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة التابعة لملكية دولة البوسنة والهرسك في إقليمها، وذلك على الرغم من الإطار القانوني القائم (مثل دستور البوسنة والهرسك، وقانون الدفاع في البوسنة والهرسك (لعام 2005)، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئة الرئاسة)، والقرارات النهائية الملزمة الصادرة عن المحاكم، مثل قرار محكمة الدولة لعام 2016 بشأن الموقع المحتمل في هان بييساك بجمهورية صربسكا.

29 - وبعد أن رفضت المؤسسات المختصة في جمهورية صربسكا عدة طلبات للتسجيل، أيدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قراراتها الصادرة في نيسان/أبريل وأيار/مايو الطعون المقدمة من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك بشأن عمليات التسجيل المرفوضة حالتين بعينهما. وقد أثبتت المحكمة الدستورية في قراراتها انتهاكات الحقوق ذات الصلة التي يكفلها دستور البوسنة والهرسك، وألغت القرارات المطعون فيها الصادرة عن محاكم جمهورية صربسكا، وأوعزت إلى المحاكم بإصدار قرارات جديدة في إجراء عاجل. وترى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك كذلك أن قرار هيئة رئاسة البوسنة والهرسك بشأن حجم القوات المسلحة للبوسنة والهرسك وهيكلها ومواقعها هو قرار الهيئة المختصة، وهو بالتالي أساس قانوني

سليم لطلب تسجيل حقوق الملكية للدولة. وفي هذا الصدد، أشارت المحكمة الدستورية أيضاً إلى الالتزام الدستوري الملزم للكيانات وهيئاتها بالامتثال الكامل لدستور البوسنة والهرسك ولقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك – وهي في هذه الحالة هيئة رئاسة.

30 – ويمثل اعتماد تشريع شامل على مستوى الدولة بشأن توزيع ممتلكات الدولة وإدارتها، بالاستناد الكامل إلى المبادئ القانونية التي أنشأتها المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، الحل الوحيد المقبول والدائم لمسألة ممتلكات الدولة. وفي الوقت نفسه، وكما أشير في تقارير سابقة، واستنادا إلى العديد من القوانين والإعلانات والقرارات والاستنتاجات والبيانات التي اعتمدتها وأصدرتها المؤسسات والسلطات المختصة في جمهورية صربسكا، أصبحت هذه المسألة وسيلة للترويج للسياسات الأحادية الجانب لجمهورية صربسكا، الرامية إلى تقويض المبادئ الأساسية للاتفاق الإطاري العام للسلام وحرمان دولة البوسنة والهرسك من سندات الملكية واختصاصاتها الدستورية، وفي نهاية المطاف سيادتها وسلامتها الإقليمية. وتتطلب معالجة هذه المسائل الخطيرة جداً مشاركة المجتمع الدولي على نحو سريع واستباقي.

3 – مقاطعة برتشكو

31 – أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية الحكم الرشيد وتطوير البنى التحتية وإصلاحات نمو القطاع الخاص لتعزيز قدرة مقاطعة برتشكو على الصمود أمام التحديات. وقد قدم مكتب الممثل السامي الدعم التقني والفني إلى المشرف على مقاطعة برتشكو، وهو سيواصل تقديم ذلك الدعم من أجل تشجيع وتوجيه المقاطعة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك في جميع مراحل الإصلاحات، مسهماً بذلك في تقدم المقاطعة أيضاً نحو الأهداف المعلنة للحكم النهائي. وتحقيقاً لهذا المسعى، يعمل المشرف ومكتب الممثل السامي أيضاً مع ممثلي المجتمع الدولي لضمان اتباع نهج موجه ومنسق يركز على تحقيق النتائج.

32 – وقد أُنجزت عملية الضبط المالي بنجاح، وأثبتت أنها داعمة للهدف المشترك للمقاطعة وللبوسنة والهرسك، المتمثل في مكافحة التهرب الضريبي وتوليد الإيرادات بكفاءة أكبر. وقد وضع قانون جديد للميزانية المقاطعة على مسار تحسين انضباطها المالي وشفافيتها ومسؤوليتها في الإنفاق. وتم تطبيق المبادئ الرئيسية لهذا القانون في اعتماد ميزانية المقاطعة لعام 2020 والقانون المتعلق بتنفيذها، مما أرسى الأساس لتوليد الأموال للمساعدة في منع انتشار جائحة كوفيد-19 والتخفيف من آثارها الاقتصادية. وانعكس ذلك أيضاً في عمليات إعادة التوازن اللاحقة للميزانية. وأدت الجائحة إلى بعض التأخير في وضع اللوائح المطلوبة للتطبيق الكامل لقانون الميزانية على دورة ميزانية عام 2021، ولكن عملية الصياغة قد استؤنفت، ومن المتوقع اعتماد اللوائح في الربع الرابع من عام 2020.

33 – وتسير الإصلاحات التكميلية في مجال الحكم الرشيد على مسارها الصحيح أيضا. وفي 29 تموز/يوليه، اعتُمد قانون بشأن التجمع السلمي يحمي الحق في التجمع وفقا للمعايير الدولية، وهو الأول من نوعه في البوسنة والهرسك. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، اعتُمد قانون بشأن المؤسسات والرابطات، أرسى دعما شفافا ومنصفا وقائما على الجدارة للقطاع غير الحكومي. وفي اليوم نفسه، اعتُمد قانون بشأن الأقليات القومية، ينظم مشاركة الأقليات على قدم المساواة في المقاطعة بما يتماشى مع المعايير القانونية الأوروبية. وبدأ العمل في 20 آب/أغسطس بسجل إلكتروني للموظفين والمعيَّنين في القطاع العام ولممتلكاتهم من أجل زيادة تعزيز الشفافية والانضباط المالي في المقاطعة. وقد يفيد السجل أيضا في تحديد حالات تضارب

المصـــالح ومنعها، مكملاً بذلك الجهود التي تبذلها المقاطعة من أجل صـــياغة قانون جديد بشـــأن تضـــارب المصالح لا يترك مجالا لسوء التفسير وإساءة الاستعمال.

34 - والحرص على ضمان عملية انتخابية ذات مصداقية يكتسي أهمية أساسية لإعادة بناء ثقة الناخبين بالمسؤولين المنتخبين. لذلك، يجري تحديث قائمة الناخبين في مقاطعة برتشكو، وكبح إساءة استخدام الأموال العامة لأغراض الانتخابات، مع تنظيم وجود المراقبين المستقلين في كل مركز من مراكز الاقتراع في برتشكو خلال الانتخابات المحلية التي ستجرى في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتعين تنفيذ إصلاحات إضـافية في مجال الحكم الرشيد في أعقاب الانتخابات للحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي.

35 - وقد أعاقت جائحة كوفيد-19 مشـاريع تطوير البنى التحتية، ولكن هناك تسـليم بأنّ هذه المشـاريع هي أكثر الاســتجابات فعالية للتخفيف من الآثار الاقتصـــادية للجائحة. وأوشـــكت الأنشـــطة التحضـــيرية ذات الصلة بتحديث ميناء برتشكو وإعادة بناء جسر برتشكو - غونيا على الانتهاء، ومن المقرر حالياً إنجاز أعمال البناء في الربع الأخير من عام 2020. وأصـــبح مبنى الشـــرطة الجديد جاهز تقريبا ليس فقط لإيواء شـرطة المقاطعة، بل أيضـا المفرزة المحلية لشـرطة الحدود في البوسـنة والهرسـك ودائرة شـؤون الأجانب، على السواء.

36 - ولا تزال قلّة الإمدادات من الكهرباء تبعث على الانشـــغال في مقاطعة برتشـــكو، نظرا لمحدودية خيارات الإمداد. وفي أيلول/سـبتمبر، طرحت سـلطات المقاطعة مناقصـة لتوفير الكهرباء لعام 2021، ولكن كما حدث في السنوات السابقة، لم تتلق المقاطعة سوى عطاء واحد، ولم يتم حتى الآن إبرام أي ترتيب على الرغم من روح التفاؤل التي تسـود المفاوضـات الجارية. ويبرز هذا الوضـع مجدداً ضـرورة تنويع أمن الطاقة في المقاطعة وتعزيزه. لذلك، اتخذت المقاطعة أيضـا خطوات نحو اعتماد تشـريعات للطاقة من أجل إنشـاء إطار قانوني عصـــري لقطاع الطاقة يكون متوافقا مع لوائح الاتحاد الأوروبي ومشـــجعا على كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة، فضلا عن الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة. وفيما يتعلق بهذه الاستثمارات، من المتوقع أن تنتهي المقاطعة مع نهاية العام من نقل حقوق ملكية مرافق نقل الكهرباء إلى شـــركة توزيع الكهرباء في البوسـنة والهرسك، وفقاً لقانون الدولة. وسـيكفل ذلك اسـتمرار الاسـتثمارات في الهياكل الرئيسـية لنقل الكهرباء وصيانتها، ويسهم في أمن إمدادات الكهرباء.

37 - وقد شـــجعت الدينامية التي تحققت خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير على تنفيذ مشـــاريع بنى تحتية جديدة في مقاطعة برتشكو، مثل توسيع وتحسين شبكة المياه. ومن المتوقع إجراء مفاوضات في الربع الأخير من عام 2020 بين البوســـنة والهرســـك والبنك الأوروبي للإنشـــاء والتعمير بشـــأن إبرام اتفاق قرض بقيمة 6,5 مليون يورو لهذا الغرض.

38 - ورغم أن الخطوات التي اتخذتها قيادة المقاطعة حاسمة لتعزيز استقرار واستدامة مقاطعة برتشكو، فإن الأمر يتطلب بذل جهود إضـــافية لضـــمان ألا تؤدي الجائحة القائمة والانتخابات المحلية في تشـــرين الثاني/نوفمبر والتوترات السـائدة في بقية أنحاء البلد إلى إعاقة أو تراجع مســـار التقدم نحو تحقيق الأهداف المعلنة للحكم النهائي.

4 - الاستدامة المالية

39 - وواصل مكتب الممثل السامي، عملاً بولايته، بما فيها مسؤوليات التنسيق المنوطة به، متابعةَ وتحليل التطورات والإجراءات التشريعية المتعلقة بالاستدامة المالية والإبلاغَ عنها. ويشمل ذلك الرصد وتقديم التقارير إلى المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام عن أنشطة مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، حيث مكتب الممثل السامي هو الممثل الوحيد للمجتمع الدولي، وعن أنشطة المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك. ولا تزال الاتجاهات السائدة في كلتا المؤسستين تثير الشواغل بشأن قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى الدولة، على كفالة عمل المؤسسات دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية.

40 - ولم يجتمع المجلس الضريبي خلال الربع الأول من عام 2020، ولم ينظر إلا في أوائل نيسان/أبريل في مذكرة إعلان النوايا الهادفة للحصول على مساعدة بموجب أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي بمبلغ 330 مليون يورو تقريبا، لتلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن جائحة كوفيد-19 في البوسنة والهرسك. وقد تسببت المنازعات بين الاتحاد وجمهورية صربسكا، وداخل الاتحاد، بشأن توزيع المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي في تأخير نظر المجلس التنفيذي للصندوق في طلب البلد، مما أدى أيضا إلى تأخير صرف المبلغ.

41 - وعلى الرغم من أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق على طلب البوسنة والهرسك في 20 نيسان/أبريل، وصرف الأموال في 22 نيسان/أبريل، فإنّ التوزيع داخل البوسنة والهرسك قد تعطل حتى 2 حزيران/يونيه فيما يتعلق بالحسابات داخل المصرف المركزي للبوسنة والهرسك، وذلك بسبب استمرار المنازعات الناشئة عن تفسيرات مختلفة لاتفاق 11 نيسان/أبريل بين قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وحزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك ورؤساء الوزراء وزراء المالية على مستوى الدولة والكيانين، تتعلق أساسا بالتوزيع على كانتونات الاتحاد. وقد أدى ذلك إلى فرض ضغوط لا لزوم لها على البنك المركزي بوصفه الوكيل المالي للبلد حتى يشرع في تحويل الأموال رغم عدم وجود قرار بشأن توزيعها، وقد نجح البنك في مقاومة هذه الضغوط. ولم تُحلّ المنازعات إلا في 2 حزيران/يونيه، عندما اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك أخيرا قرار معلقا بشأن توزيع الأموال بموجب أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي، يتوافق مع مذكرة إعلان النوايا المؤرخة 11 نيسان/أبريل ومذكرة التفاهم المؤرخة 20 نيسان/أبريل لتفويض وزارة المالية والخزانة بتوزيع الأموال كالآتي: نسبة 61,5 في المائة للاتحاد وكانتوناته العشرة، و 37,5 في المائة لجمهورية صربسكا، و 1 في المائة لمقاطعة برتشكو. وقد قام مكتب الممثل السامي بدور أساسي في توفير التحليلات والتوجيهات للمجتمع الدولي من أجل حل المشكلة بما يتماشى مع التشريعات ذات الصلة والالتزامات التي تعهدت بها السلطات.

42 - وفي أعقاب التطورات المتعلقة بأداة التمويل السريع التابعة لصندوق النقد الدولي، لم يعد المجلس المالي للاجتماع مرة أخرى حتى 18 أيلول/سبتمبر، عندما اعتمد - بعد فترة كبيرة من الموعد النهائي للقيام بذلك في شهر أيار/مايو - الإطار العام للموازنة والسياسات المالية للفترة 2021-2023، وهو وثيقة تشكل الأساس لإعداد ميزانيات الدولة والكيانين ضمن الإطار الزمني المحدد. ووفقاً للوثيقة، حُددت الميزانية الإجمالية لمؤسسات الدولة لعام 2021 بمبلغ 1,027 مليار مارك بوسني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3,1 في المائة عن ميزانية عام 2020. ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب غير المباشرة، بوصفها عنصرا رئيسيا

لتمويل مؤسسات البوسنة والهرسك في عام 2021، مستوى عام 2020 (780 مليون مارك بوسني)، بينما سيتم تأمين الأموال المتبقية المقررة من إيرادات أخرى.

43 - وواصل مكتب الممثل السامي المتابعة المكثفة للتطورات المتعلقة بالنظام الوحيد للضرائب غير المباشرة، والإبلاغ عنها وتقديم المشورة بشأنها، لا سيما في ضوء التطورات التي لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك محاولات تقويض النظام الوحيد للضرائب غير المباشرة وهيكله المؤسسي على مستوى الدولة، والإعلانات عن احتمال انسحاب جمهورية صربسكا من الاتفاق المشترك بين الكيانين لنقل المسؤولية عن الضرائب غير المباشرة إلى الدولة. ويحضر مكتب الممثل السامي الجلسات التي يعقدها مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، مما يسمح للمكتب، وبالتالي لشركائه من المجتمع الدولي، بأن يكونوا على علم تام وقادرين على الاستجابة بسرعة عند الاقتضاء.

44 - وفي أواخر أيار/مايو، توصل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أخيرا إلى اتفاق طال انتظاره بشأن تسوية ديون الكيانين والتعديلات على معامِلات الدخل غير المباشر. واعتمد المجلس بالإجماع قرارات تسوية الديون المستحقة للكيانين الناشئة عن مخصصات إيرادات الضرائب غير المباشرة للفترة من 2012 إلى 2019. واستنادا إلى تسوية مجموع الديون، فإن الاتحاد مدين لجمهورية صربسكا بمبلغ 22,5 مليون مارك بوسني، وستتم تسوية الدين، على النحو الذي تم الاتفاق عليه لاحقاً، من جانب هيئة الضرائب غير المباشرة من حصة الاتحاد من إيرادات الضرائب غير المباشرة على ست دفعات تبدأ في تموز/يوليه. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تسوية الديون ستؤدي إلى سحب دعاوى الكيان القضائية ذات الصلة المعروضة أمام محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. كما اعتمد مجلس الإدارة معامِلات توزيع إيرادات الضرائب غير المباشرة للربع الثاني من عام 2020. وكانت هذه هي المرة الأولى منذ 29 أيار/مايو 2017 التي يقوم فيها مجلس الإدارة بتعديل معامِلات توزيع الإيرادات، التي يجب تعديلها فصلياً، وفقًا للوائح المجلس. وتابع المجلس العمل في 29 حزيران/يونيه، حيث اعتمد معاملات الربع الثالث لعام 2020، ثم مرة أخرى في 31 آب/أغسطس، حيث أنهى تسوية ديون الكيانين للنصف الأول من عام 2020. وستنفذ تسوية الديون، التي يدين الاتحاد بموجبها بمبلغ 32,3 مليون مارك بوسني لجمهورية صربسكا، من قبل هيئة الضرائب غير المباشرة، ومن حصة الاتحاد في إيرادات الضرائب غير المباشرة على أربعة أقساط متساوية بحلول نهاية عام 2020.

45 - ونظر مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أيضا في عدة مسائل أخرى تدخل في نطاق اختصاصه، حيث أبلغ السلطات المعنية بجملة أمور، منها انتهاء ولاية المدير الحالي للهيئة، ميرو دجاكولا، في 6 حزيران/يونيه وضرورة البدء بعملية إيجاد بديل له. ونظراً للأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هيئة الضرائب غير المباشرة، فقد أثار هذا الشغور منازعات بين الأحزاب، حيث طالب بهذا المنصب كل من حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل. ومن المرجح أن يضاعف هذا الوضع من التحديات التي يواجهها نظام الضرائب غير المباشرة، وهو ما لا ينبغي إهماله على الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الأخيرة. وسيتحاور مكتب الممثل السامي مع شركائه الدوليين من أجل التصدي لتلك التحديات.

46 - ويواصل مكتب الممثل السامي أيضاً متابعة التطورات الأخرى المتعلقة بالاستدامة المالية، بما في ذلك الحالة والتفاصيل فيما يتعلق باعتماد ميزانيات عام 2020 على جميع مستويات الحكومة.

5 - المسائل المتعلقة بسيادة القانون

47 - أعتقد اعتقادا راسخا، مثلما ذكرتُ في الفقرة 17 أعلاه، أنه لن يُحرز أي تقدم حقيقي ولن يتحقق استقرار طويل الأجل في البوسنة والهرسك دون تعزيز سيادة القانون. فسيادة القانون قيمة أساسية تقوم عليها معظم البلدان الديمقراطية. وهي مبدأ أساسي أيضا يرد في دستور البوسنة والهرسك، الذي ينص على أن البوسنة والهرسك "دولة ديمقراطية تعمل في ظلّ سيادة القانون". ومع ذلك، لا يزال انعدام سيادة القانون يطرح مشكلة أساسية في البوسنة والهرسك ينبغي معالجتها على نحو عاجل، لا سيما من خلال تعزيز استقلال القضاء ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، الذي ينتشر على نطاق واسع ومنهجي ويشكل عقبة أمام التعجيل بتنمية البوسنة والهرسك لتتحول إلى بلد أوروبي فعليا.

48 - ويجب التعامل على سبيل الأولوية مع المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك، الذي يشكل المؤسسة الرئيسية في تطوير مفهوم نزاهة القضاء وسيادة القانون من خلال رفع معايير الأهلية المهنية والشفافية والكفاءة في المهن القضائية. وفي هذا الصدد، سأواصل دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً من أجل السعي إلى إدخال تعديلات على قانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام تعزّز نزاهة القضاة والمدعين العامين والمجلس نفسه. وأود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على جهوده في هذا الصدد.

49 - وفي أعقاب حادثة سنة 2019 التي شهدت تواصل رئيس المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام على نحو غير لائق مع مواطن اشتكى من دعواه القانونية، ورد الدعوى التأديبية اللاحقة ضد الرئيس على أساس أن الرئيس لا يمكن أن يخضع للمسؤولية التأديبية وبالتالي فهو فوق القانون، اهتزت من جديد مصداقية المجلس وتصور العامة له، باعتباره مكلفا بتعيين وتأديب القضاة والمدعين العامين. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين معايير المجلس، وذلك أساساً من خلال إدخال تغييرات على القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء. ويدعو المجتمع الدولي بقوة إلى إجراء تغييرات فنية من أجل تحقيق أداء جيد في المجلس، مع الحفاظ عليه كهيئة حكومية تتمتع بالولاية القضائية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وقد صيغت التعديلات، وهناك مشاورات جارية بشأنها.

50 - وفي آب/أغسطس، أكد مكتب مستشار الشؤون التأديبية بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام أنه فتح دعوى بحكم المنصب ضد رئيسة هيئة الادعاء غوردانا تاديتش، بسبب مزاعم إعلامية بأنها طلبت تعويضاً عن نفقات الإقامة في شقة لم تقم فيها. وفي هذه الحالات المتعلقة بالإخلال المحتمل بالواجبات من جانب القضاة أو المدعين العامين، يعمل مكتب مستشار الشؤون التأديبية كمدعي عام في الإجراءات التي تعقد أمام هيئات التأديب بالمجلس الأعلى. وقد أنكرت السيدة تاديتش ارتكاب أي مخالفات.

51 - وانتهت ولاية المدير العام الحالي لوكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، ويجب تعيين مدير جديد. ويبدو أنه قد تم تأجيل التعيين، لأنّ المدير الحالي يواجه تحقيقات في ما يُزعم من حصوله على وثائق مزورة استخدمها في إثبات التعليم المطلوب لهذا المنصب بموجب القانون.

52 - وتمثل الدعوات المستمرة لسلطات جمهورية صربسكا من أجل رفض تطبيق القرارات القضائية على مستوى البوسنة والهرسك في ذلك الكيان تدهورا مستمرا في ترسيخ سيادة القانون.

53 - وفي الاتحاد، ولمدة سنتين، لم يوف رئيس الاتحاد بالتزامه وهو المكلف، بموجب دستور الاتحاد، بترشيح القضاة لملء الشواغر في المحكمة الدستورية للاتحاد بالاتفاق مع نائبي الرئيس. ولا يزال لهذا الإخفاق آثار مباشرة على قدرة المحكمة الدستورية الاتحادية - وفريقها المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية - على ممارسة مسؤولياتها الدستورية، حيث إنها تعمل بخمسة قضاة مكلفين فقط من أصل تسعة قضاة لازمين بموجب دستور الاتحاد.

54 - ولم ينفَّذ بعد القانون الاتحادي المعتمد في عام 2014 بخصوص إنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين والمحاكم لمكافحة الفساد والجريمة المنظّمة، وهو أمر غير متسم بالمسؤولية وغير مقبول.

55 - وعموما، ينبغي التعجيل بجميع العمليات في البوسنة والهرسك، ولكن بالأساس ينبغي التعجيل بالإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون. ويتزايد عدد الناس الذين يغادرون البوسنة والهرسك ليس لأسباب اقتصادية فحسب، بل أيضا بسبب انعدام سيادة القانون. وبناء على ذلك، ينبغي أن تكون أولوية الأولويات هي الإصلاحات في مجال سيادة القانون. وينبغي ألا يكون هناك أي تسامح بعد الآن إزاء التأخيرات، ومنها التأخر منذ مدة طويلة في إنشاء إدارة خاصّة للمدّعين العامين والمحاكم للتعامل مع قضايا مكافحة الفساد والجريمة المنظّمة. ومن غير المعقول أيضا أن يُعهد إلى شخص مدرج على القائمة السوداء، من قبل دولة عضو في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام بسبب الاشتباه في ضلوعه في الفساد، بمهمة الإشراف على مكافحة الفساد. وهذا هو عين ما فعلته الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك عندما عينت عضو مجلس شعوب البوسنة والهرسك نيكولا شبيريتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) في اللجنة البرلمانية لاختيار ورصد عمل وكالة البوسنة والهرسك لمنع الفساد وتنسيق مكافحة الفساد. وقد فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على السيد شبيريتش في أيلول/سبتمبر 2018 لأنّه كانت لديها معلومات موثوقة عن تورطه في الفساد العام والتربح منه.

6 - قضايا جرائم الحرب

56 - في 24 أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك الاستراتيجية الوطنية المنقحة للبت في إجراءات جرائم الحرب. وقد استغرق اعتماد التنقيحات أكثر من عامين، وذلك أساسا بسبب معارضة جمعيات الضحايا وحزب العمل الديمقراطي القائمة على مخاوف من عدم البت في ما يسمى بقضايا ”الفئة ألف“ - وهي القضايا التي وجدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أسبابا كافية للمقاضاة فيها - ومن أن القضايا التي يتم التعامل معها على مستوى الكيانات لن يُبت فيها بشكل عادل.

57 - وقد توخت الاستراتيجية الوطنية السابقة للبت في جرائم الحرب، المعتمدة في عام 2008، البت في أكثر القضايا تعقيداً بحلول عام 2015، ولكن لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي. ومن المأمول أن يساعد وجود مجلس الإدارة الجديد للاستراتيجية المنقحة، الذي سيضيف إلى عضويته في المستقبل ممثلين عن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومحكمة الدولة في البوسنة والهرسك، على زيادة سرعة أعمال الادعاء وعلى تحديد أولويات القضايا الأكثر خطورة، وتمكين إحالة القضايا بكفاءة داخل البوسنة والهرسك للسماح بمعالجة المزيد من القضايا في وقت أقل، وتحسين التعاون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بقضايا ”الفئة ألف“. وإذا أمكن الوفاء بالموعد النهائي الجديد لعام 2023، كما هو محدد في الاستراتيجية المنقحة، لإتمام هذه القضايا أو إغلاقها، فسيكون ذلك إنجازا إيجابيا للغاية. وأشيد بكل الجهود المبذولة، ويحدوني الأمل في تحقيق النتائج المرجوة.

دال – التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطاري العام للسلام

1 – التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واختصاصاتها ومؤسساتها

58 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل سياسيو جمهورية صربسكا، ولا سيما زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ميلوراد دوديك، تحدي سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها، متجاهلا بذلك اختصاصات الدولة ومقوضا للمؤسسات الرئيسية على مستوى الدولة. ويحاول السيد دوديك باستمرار ربط وضع جمهورية صربسكا بوضع كوسوفو، في إشارة إلى أنه إذا تم الاعتراف باستقلال كوسوفو، فإنّ لا بد من أن يُعترف باستقلال جمهورية صربسكا كذلك[2]. وللأسف، فقد انضم إليه في مناسبة واحدة على الأقل وزير الدفاع الصربي ألكسندر فولين في إقامة مثل هذه الصلة[3].

59 – وكان السيد دوديك يعيد أيضا بين الفينة والأخرى إحياء فكرة إجراء استفتاء بشأن انفصال جمهورية صربسكا[4]، وكثيرا ما كان ما يدعو إلى توحيد جمهورية صربسكا مع صربيا. وقد تحدث مرارا أيضا عن وجود "دولتين صربيتين"[5].

60 – وبالمثل، لا يزال بعض السياسيين الكروات يلمحون إلى "كيان ثالث" من خلال إعادة التنظيم الإقليمي للبوسنة والهرسك، كما ذكر مؤخرا بوجو ليوبيتش، رئيس المجلس الرئيسي للجمعية الوطنية الكرواتية[6].

61 – ودعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الأطراف مرارا إلى تجنب الإجراءات والتصريحات الانقسامية، وأكد مجدداً التزامه بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وهيكلها الأساسي كدولة واحدة ذات سيادة تتألف من كيانين. وليس للكيانين الحق في الانفصال عن البوسنة والهرسك، وليس لهما وجود قانوني إلا بموجب دستور البوسنة والهرسك.

---

(2) "إذا تم الاعتراف دوليا بكوسوفو، فإنّ [جمهورية صربسكا] ينبغي أن تُعامل بنفس الشكل، لأنها حالة تكاد تكون مماثلة من حيث الظروف الوطنية وغيرها من الظروف". بيان للسيد دوديك، *N1*، 23 تموز/يوليه 2020.

(3) "إذا كان الموجودون في [البوسنة والهرسك] يؤيدون كوسوفو مستقلة، فأنا إذًا مع [جمهورية صربسكا] مستقلة". بيان لوزير الدفاع الصربي ألكسندر فولين، شبكة آر تي إس *RTS*، 17 أيلول/سبتمبر 2020.

(4) حان الوقت لتأكيد فكرة [الرئيس الأمريكي السابق بيل] كلينتون، ومنح الصرب الحق في اختيار أين يريدون أن يعيشوا وفي أي دولة. فهذه ليست دولتهم، ولا ينظر إليها الصرب كذلك. إنّ دولتهم هي [جمهورية صربسكا]". بيان للسيد دوديك، صحيفة أوسلوبودجينيي (*Oslobodjenje*)، 27 تموز/يوليه 2020.

(5) "لدينا اليوم دولتان، صربيا و[جمهورية صربسكا]، وأملنا هو أن تكون دولة واحدة تبني الأمن ومستقبل المنطقة بأسرها، وهو ما لا يمكن لأحد أن يسلبنا إياه. ونريدها بطريقة سلمية ومتحضرة". بيان للسيد راد دوديك، *وكالة أنباء جمهورية صربسكا*، 15 أيلول/سبتمبر 2020.

(6) "إن عرقلة أو منع إدخال تغييرات على قانون الانتخابات على أساس الدستور وقرارات المحكمة الدستورية يضفي في الواقع الشرعية على البحث المباشر عن مفاهيم أخرى لتحقيق المساواة الوطنية. ومن بين هذه المفاهيم بالتأكيد مفهوم الاستقلال الذاتي الإقليمي"، بيان للسيد ليوبيتش، صحيفة دنيفني أفاز (*Dnevni Avaz*)، 7 أيلول/سبتمبر 2020.

2 - خطاب جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب

62 - يُواصـــل القادة القوميون إنكار جرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب المدانين قضـــائيا، وتنظيم احتفالات قائمة على الانقسام وتُديم مفهوم الجماعة الضحية بينما تتجاهل معاناة الآخرين وما فقدوه أو تقلّل من قيمة التعاطف معهم ومواساتهم.

63 - وبعد وفاة المؤســس المشـــارك للحزب الديمقراطي الصـــربي، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا السابق والعضو السابق في رئاسة البوسنة والهرسك، مومتشيلو كرايشنيك، الذي أدانته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوســلافيا السـابقة في عام 2006 بجرائم ضـد الإنسـانية، بسـبب كوفيد-19 في أيلول/سـبتمبر، أشـاد السـيد دوديك بالسـيد كرايشـنيك[7]، وقيل إنه اقترح إطلاق اسـمه على شـارع في بانيا لوكا. وبالإضـافة إلى ذلك، طلب السيد دوديك، في جلسة رئاسة البوسنة والهرسك في منتصف أيلول/سبتمبر، الوقوف دقيقة صـمت ترحما على السـيد كرايشـنيك، مجرم الحرب المدان. وهذا يتعارض مع جميع المعايير الأوروبية والمعايير الإنسانية.

64 - وبعد مرور ربع قرن على وقف الأعمال العدائية، يتزايد طعن كبار الشخصـيات السياسية وبعض شــرائح المجتمع في قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوســلافيا الســابقة، ومحكمة العدل الدولية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية. وهي مواقف تحدّ إلى حد كبير من آفاق تحقيق مصالحة دائمة في البلد.

ثالثا - مؤسسات البوسنة والهرسك المقامة على مستوى الدولة

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

65 - واصلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك أنشطتها العادية والبروتوكولية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث استقبلت شخصـيات مرموقة وسفراء ووفودا. وعقدت الهيئة 7 جلسات عادية و 30 جلسة استثنائية، ركزت فيه على جائحة كوفيد-19، وأزمة المهاجرين، والاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتعاون الإقليمي. ومع ذلك، يواصل أعضاء هيئة الرئاسة العمل من جانب واحد بشأن العديد من القضايا التي تفتقر إلى توافق سياسي في الآراء في البوسنة والهرسك.

66 - وركزت هيئة الرئاســـة في الكثير من أعمالها على الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة الجائحة، مع الاضطلاع بدور تنسيقي بين المؤسسات، وتكليف مجلس وزراء البوسنة والهرسك في الوقت ذاته أيضا بالعمل مع حكومتي الكيانين ومقاطعة بريتشكو بشـأن التدابير المقبلة. وأصـدرت الهيئة تعليماتها، بصـفتها القائد الأعلى للقوات المسـلحة، إلى القوات المسـلحة للبوسـنة والهرسـك بمسـاعدة الهيئات المدنية على منع انتشار جائحة كوفيد-19.

67 - وفي أواخر نيســان/أبريل، اعتمدت هيئة الرئاســة رســمياً اســتنتاجاً تم بموجبه الشــروع في تنفيذ 14 أولوية رئيسية حددتها المفوضية الأوروبية في رأيها بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأكدت من جديد التزام البلد بعضـــوية الاتحاد الأوروبي كهدف اســـتراتيجي وســـياســـة خارجية

---

(7) "سيبقى اسم مومتشيلو كرايشنيك مكتوبا بحروف خاصة في تاريخ جمهوريتنا وشعبنا في جمهورية صربسكا، الذين فقدوا وطنيتهم الصادقة والحقيقية برحيله"، بيان للسيد دوديك، صحيفة كورير (*Kurir*)، 15 أيلول/سبتمبر 2020.

استراتيجية. وأنشأت هيئة الرئاسة فريقا عاملا سياسيا مخصصا يتألف من أعضاء الهيئة ومن جميع أعضاء الأفرقة الرئاسية لمجلس الوزراء ومجلس نواب البوسنة والهرسك ومجلس شعوب البوسنة والهرسك. وكلفت الهيئة رئيس مجلس الوزراء أيضا بوضع خطة عمل لتنفيذ الأولويات الـ 14 وتقديم تقرير شهري عن تنفيذها.

68 - وطلبت هيئة الرئاسة عدة مرات إلى مجلس الوزراء وضع خطة شاملة لحل أزمة المهاجرين في البوسنة والهرسك، مع التأكيد على الأهداف الرئيسية المتمثلة في منع الدخول غير القانوني إلى البوسنة والهرسك والحد من عدد المهاجرين المقيمين في البلد. وحثت الهيئة مجلس الوزراء على تعزيز قدرات شرطة الحدود في البوسنة والهرسك والتعجيل بإبرام اتفاقات إعادة القبول مع بلدان منشأ المهاجرين. وفي أواخر آب/أغسطس، طلبت هيئة الرئاسة إلى مجلس الوزراء وإلى المؤسسات ذات الصلة نقل المهاجرين من المراكز الحضرية إلى مرافق مخصصة، وطلبت إلى المجلس أن يخصص 5 ملايين مارك بوسني لتعزيز القدرات في مجال إدارة الأزمة.

69 - وفي 26 حزيران/يونيه، اعتمدت هيئة الرئاسة قانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية المقترح لعام 2020، وقدمته إلى الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك بموجب إجراء عاجل، وهو ما لم تدعمه الجمعية البرلمانية ونظرت فيه ضمن إطار الإجراء العادي.

70 - وناقشت هيئة الرئاسة مبادرة "شنغن المصغرة" التي أطلقتها ألبانيا وصربيا ومقدونيا الشمالية في تشرين الأول/أكتوبر 2019 من أجل تحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي وتدفق البضائع، وتمكين المعابر الحدودية باستخدام بطاقات الهوية. وكلفت هيئة الرئاسة مجلس الوزراء بإعداد تحليل للمبادرة يكون بمثابة الوثيقة المرجعية لقرار محتمل تتخذه الهيئة بشأن انضمام البوسنة والهرسك إلى المبادرة.

71 - وتذرع عضو هيئة الرئاسة السيد دوديك بمصلحة الكيان الحيوية بشأن عدة قرارات اتخذها العضوان الآخران، بما في ذلك الموافقة على توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الأمن في البوسنة والهرسك ووزارة الأمن الوطني بالولايات المتحدة بشأن التعاون على تبادل معلومات السفر؛ وبيان بالموافقة على توقيع اتفاق بشأن مشاركة البوسنة والهرسك في برنامج اختبار تقييم الطلاب الدوليين، وبيان بالموافقة على توقيع اتفاق بشأن مشاركة البوسنة والهرسك في دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية لعام 2021. وفي الآونة الأخيرة، احتج السيد دوديك بمصلحة الكيان الحيوية على قرار دعم إبرام مذكرة تعاون بين اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بشأن مراقبة الانتخابات. وفي كل حالة، أيد مجلس الشعب في جمهورية صربسكا اقتراحات مصلحة الكيان الحيوية، ولم تدخل القرارات المعنية حيز التنفيذ.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

72 - اجتمع مجلس وزراء البوسنة والهرسك بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعقد 13 جلسة عادية و 19 جلسة عاجلة أو استثنائية، غير أنّ الناتج التشريعي كان محدودا.

73 - ولم يعتمد مجلس الوزراء إلا قانونين جديدين وتعديلا واحدا للتشريعات القائمة. ومن بين القوانين "الجديدة" قانون ميزانية عام 2020 لمؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية، الذي أُعتمد في 18 حزيران/يونيه بعد تأخير كبير. وفي محاولة لتفسير ضعف الناتج التشريعي للجمهور، ذكر رئيس مجلس الوزراء، زوران تيغيلتيجا (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، أنه في غياب توافق سياسي في الآراء بشأن العديد من القضايا، لا جدوى من اقتراح تشريع مآله الفشل.

74 - وخصص مجلس الوزراء جزءا كبيرا من عمله للتدابير ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 التي تندرج في إطار اختصاصه، مثل تحديد تعليمات بشأن الإجراءات المتبعة أثناء حدوث جائحة، والموافقة على اتفاقات القروض مع المؤسسات المالية الدولية، واتخاذ قرار بشأن فتح وإغلاق مطارات البوسنة والهرسك وغيرها من نقاط العبور الحدودية. وبعد أن تم منذ بداية الجائحة حظر دخول غير المواطنين، فيما عدا الحالات الاستثنائية، فتح المجلس حدود البوسنة والهرسك، في أيلول/سبتمبر، أمام المواطنين الأجانب الذين يمكنهم تقديم اختبار سلبي لكوفيد-19 لا تزيد مدته عن 48 ساعة. وقد وافق المجلس في وقت لاحق على اتفاق بشأن اقتناء لقاح محتمل لفيروس كوفيد-19 مع تحالف غافي (المعروف سابقا باسم التحالف العالمي للقاحات والتحصين).

75 - وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء قد تابع رسمياً أزمة المهاجرين في البلد من خلال اعتماد تقارير إحصائية شهرية، فإن الاستجابة لم تكن كافية عموما، وكان التصور لدى الجمهور هو أنّ الولايات القضائية التي يتم فيها إيواء المهاجرين - ولا سيما كانتون أونا-سانا في الاتحاد - قد تُركت لتتكفل بنفسها.

76 - وفي 30 حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بشأن التمويل المؤقت للفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2020، وقد انتهى هذا التمويل المؤقت عندما فرغت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك من اعتماد ميزانية الدولة لعام 2020 في 29 تموز/يوليه.

77 - ورغم أن عدة تعيينات في المؤسسات الرئيسية في البوسنة والهرسك، بما في ذلك مديرو وكالة الاستخبارات والأمن وهيئة الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك، قد ظلّت في طريق مسدود بسبب الحسابات السياسية، قام مجلس الوزراء فعلا بتعيينات هامة أخرى. ففي تموز/يوليه، أكد المجلس تعيين مديرين جدد في الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، ووكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووكالة التعليم والتدريب المهني، والجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك، فضلاً عن تعيين أعضاء هيئات ومجالس إدارية أخرى مختلفة.

78 - وفي حزيران/يونيه، قدم وزير الأمن في البوسنة والهرسك، فخر الدين رادونتشيتش (الاتحاد من أجل مستقبل أفضل)، استقالته غير القابلة للإلغاء من منصبه، مشيراً إلى خلافات لا يمكن التوفيق بينها مع حزب العمل الديمقراطي بشأن مسألة الهجرة غير الشرعية، من بين أمور أخرى. وفي نيسان/إبريل، تورط السيد رادونتشيتش في فضيحة بعد أن اقترح إعادة المهاجرين في البوسنة والهرسك قسراً إلى بلدانهم الأصلية، وانتقد سفارة باكستان في البوسنة والهرسك لعدم تعاونها في هذه الجهود لإعادة مواطنيها، واقترح في نهاية المطاف إعلان سفير باكستان شخصاً غير مرغوب فيه في البوسنة والهرسك. وفي تموز/يوليه، تم تأكيد الاستعاضة عن السيد رادونتشيتش كوزير للأمن بسيلمو سيكوتيتش (حزب العمل الديمقراطي).

جيم - الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

79 - واصلت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك اجتماعاتها في الوقت الذي احترمت فيه التباعد الاجتماعي وغيره من التدابير المتعلقة بالجائحة، ونفذت واجباتها البروتوكولية، حيث شارك مندوبون في المنتديات الدولية على الإنترنت، واجتمعت قيادة المجلسين أيضا مع شخصيات محلية ودولية. بيد أن مجلس نواب البوسنة والهرسك لم يجتمع في الفترة من 11 آذار/مارس حتى 28 نيسان/أبريل، ولم يجتمع مجلس شعوب البوسنة والهرسك في الفترة من 14 شباط/فبراير حتى 28 أيار/مايو. وعدّل مجلس نواب البوسنة

والهرسك نظامه الداخلي للسماح بعقد جلسات على الإنترنت، لكنه لم يضع التعديلات موضع التنفيذ، في حين أن مجلس شعوب البوسنة والهرسك، بوصفه هيئة أصغر بكثير، لم يتخذ أي خطوات مماثلة.

80 - وفي المجموع، عقد مجلس النواب ست جلسات عادية وخمس جلسات عاجلة، في حين عقد مجلس الشعوب ست جلسات عادية وثلاث جلسات عاجلة. ولم يُعتمد سوى قانونين جديدين، فضلا عن خمسة تعديلات لقوانين قائمة، ورفض المجلسان 30 اقتراحا تشريعيا في المجموع.

81 - ومن أبرز المقترحات التي رُفضت القانون المثير للجدل والمتعلق باختيار القضاة في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذين سبق أن انتخبهم رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي اقترحه كل من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بهدف التخلص من وجود قضاة دوليين (أوروبيين) في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وأصدرت اللجنة القانونية الدستورية في مجلس نواب البوسنة والهرسك رأياً سلبياً ثانياً بشأن القانون، وهو رأي اعتمده مجلس النواب في 7 تموز/يوليه، ورفض بذلك المقترح.

82 - وبعد تأخير طويل في تقديم ميزانية الدولة لعام 2020 إلى الجمعية البرلمانية، وبعد خمس جلسات من مجلس النواب، وأربع جلسات لمجلس الشعوب، وعملية المواءمة بين المجلسين، اعتمدت الميزانية أخيرا في 29 تموز/يوليه. وكان هذا آخر موعد لاعتماد الميزانية لتمكين اللجنة المركزية للانتخابات من الاضطلاع بأنشطة تحضيرية في الوقت المناسب للانتخابات المحلية التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي وقت سابق، اعتمدت الجمعية البرلمانية، في جلستين متتاليتين لمجلسي النواب والشعوب عقدتا في 7 و 8 تموز/يوليه على التوالي، التعديلات التي طال انتظارها لقانون الانتخابات بالبوسنة والهرسك، حتى يتسنى إجراء الانتخابات في مدينة موستار للمرة الأولى منذ عام 2008.

83 - وفي 15 أيار/مايو، وافق مجلس النواب على تعيين مرشحين متنازع عليهم لشغل منصب وزير حقوق الإنسان واللاجئين (التحالف الشعبي الديمقراطي) ونائب وزير الأمن في البوسنة والهرسك (الحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا)، ليتم بذلك شغل المناصب المتبقية الشاغرة في مجلس الوزراء منذ كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي 20 أيار/مايو، اعتمد مجلس النواب قرار تعيين زيليكو باكالار عضوا كرواتيا في اللجنة المركزية للانتخابات، ليحل محل العضو ستيبان ميكيتش، الذي انتهت ولايته. واقترحت الجبهة الديمقراطية السيد باكالار الذي لقي معارضة شديدة من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي الذي وصف ممثلوه تعيينه بأنه "غير قانوني". وعقب استقالة السيد رادونشيتش (الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك)، وزير الأمن في البوسنة والهرسك، في حزيران/يونيه، أكد مجلس النواب في 23 تموز/يوليه تعيين بديل له، هو سيلمو سيكوتيتش (حزب العمل الديمقراطي)، وذلك على الرغم من معارضة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، الذي ادعى ممثلوه أن هناك دعوى قضائية قائمة ضد السيد سيكوتيتش بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة ضد الكروات.

84 - وبعد تأخير كبير، أُنشئت لجنة التحقيق المخصصة التابعة لمجلس النواب في أيار/مايو من أجل تحديد الوضع في المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك، وقد بدأت هذه اللجنة عملها. وهي قد اجتمعت بانتظام، وعقدت جلسات استماع علنية مع ممثلي السلطة القضائية، وأيضا مع خبراء في الميدان القضائي ومع صحفيين.

رابعا – اتحاد البوسنة والهرسك

85 – لمَّا كانت نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في عام 2018 لم تُنفذ بعد تنفيذا كاملا، بسبب عدم تعيين حكومة اتحادية جديدة، فإنّ الحكومة المنبثقة عن ولاية الفترة 2014-2018، والمتكونة من وزراء من حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك، قد واصلت العمل بصفة تقنية. ويبلغ العدد الحالي للوزراء 14 وزيرا من أصل 16 وزيرا، بسبب مغادرة وزير التعليم السابق (حزب العمل الديمقراطي) في مطلع عام 2020 ليشغل منصب سفير، ووفاة الوزير السابق لشؤون المحاربين القدامى (حزب العمل الديمقراطي) في تموز/يوليه من جراء الإصابة بكوفيد-19. وعقدت الحكومة 22 جلسة عادية و 17 جلسة استثنائية في الفترة المشمولة بالتقرير.

86 – وفي أواخر أيار/مايو، وبناء على أمر صادر من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، اعتقلت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية رئيس وزراء الاتحاد، فاضل نوفاليتش (حزب العمل الديمقراطي)، ورئيس إدارة الحماية المدنية للاتحاد فخر الدين سولاك (حزب العمل الديمقراطي)، ومدير شركة سريبرينا مالينا فيكريت هوديتش، للاشتباه في تورطهم في ارتكاب أعمال إجرامية تتمثل في تزوير الوثائق وغسل الأموال وقبول رشاوي في ما يتعلق بمشتريات الاتحاد من أجهزة التنفس الصناعي من الصين والتي تبلغ قيمتها 10,5 ملايين مارك بوسني. وقد تحول شراء أجهزة التنفس إلى فضيحة لأن الشركة التي اشترتها لم تكن لديها خبرة في مجال المشتريات الطبية، واعتبر الخبراء الطبيون لدى مقر إدارة الأزمات في الاتحاد أن أجهزة التنفس الاصطناعي غير صالحة للاستخدام في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا. وبعد عدة أشهر، قام معهد القياس في البوسنة والهرسك بتقييم أجهزة التنفس الاصطناعي على أنها ذات جودة عالية ومناسبة لعلاج حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا.

87 – وبعد إجراء استجواب أولي، طلب مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك من محكمة الدولة في البوسنة والهرسك أن تأمر باحتجاز المشتبه فيهم الثلاثة جميعا لمدة 30 يوماً لمنع التلاعب بالأدلة والتأثير على الشهود، وهو ما رفضته محكمة الدولة، وأمرت بإطلاق سراح المشتبه فيهم مع إخضاعهم لتدابير تقييدية. وأدان حزب العمل الديمقراطي الاعتقالات معتبرا إياها محاولة انقلاب. وفي وقت لاحق، تقدمت خمسة أحزاب في مجلس نواب البوسنة والهرسك – وهي أحزاب المعارضة التالية: الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب ناشا سترانكا وحزب العمل الديمقراطي والكتلة المستقلة، وأيضا الاتحاد من أجل مستقبل أفضل الشريك في الائتلاف الحاكم – باقتراح يدعو إلى استقالة السيد نوفاليتش، إلا أن الاقتراح باء بالفشل.

88 – وفي منتصف نيسان/أبريل، وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، اعتمدت حكومة الاتحاد إجراء يقضي بإعادة موازنة ميزانية الاتحاد لعام 2020 للسماح بإعادة توجيه الموارد لتنفيذ قانون التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الذي اعتمدته خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واعتمد برلمان الاتحاد فيما بعد إجراء إعادة موازنة الميزانية وأقر القانون. وفي جلسة عقدت في أواخر أيلول/سبتمبر، اعتمدت الحكومة قراراً يقضي بتقديم مبلغ إضافي قدره 100 مليون مارك بوسني إلى الشركات المتضررة من الجائحة، مع توجيه الجزء الأكبر منه إلى قطاع السياحة. وفي 29 أيار/مايو، رفعت الحكومة حالة الكارثة التي كانت قد أعلنتها في بداية الجائحة.

89 - ولا يعقد مجلسا برلمان الاتحاد اجتماعات إلا نادرا، حيث لم يعقد مجلس نواب الاتحاد سوى أربع جلسات عادية وجلستين استثنائيتين، ولم يعقد مجلس شعوب الاتحاد سوى جلستين عاديتين وجلستين استثنائيتين. وظلّ الناتج التشريعي ضعيفاً، حيث أُعتمدت ستة قوانين جديدة وسبعة تعديلات على قوانين قائمة.

90 - وفي تموز/يوليه، رفض مجلس نواب الاتحاد تصويتا بعدم الثقة في حكومة الاتحاد تقدمت به في أيار/مايو أحزاب المعارضة التي ادعى ممثلوها غياب الرقابة على العديد من الإجراءات وانعدام الثقة في التشكيل الحالي للحكومة، كما يتجلى ذلك من الدعاوى القضائية العديدة المرفوعة ضد أفراد في الحكومة ومن سوء إدارتها لجائحة كوفيد-19.

91 - ولا تزال أفرقة رئاسة مجلسي برلمان الاتحاد غير مكتملة. فمنذ الجلسة الافتتاحية التي أعقبت الانتخابات العامة التي عقدت في عام 2018، لم يعين مجلس شعوب الاتحاد نائب رئيس المجلس من الشعوب الصربية، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الانقسام السياسي القائم داخل التجمع الصربي، الذي لم يتسن له تعيين قيادته في نهاية المطاف إلا في حزيران/يونيه 2020. وينبغي للتجمع الصربي أن يقترح المرشح لمنصب نائب رئيس المجلس، وهو ما لم يفعله بعد. ويؤدي غياب نائب لرئيس المجلس يتم اختياره من الشعوب الصربية إلى عرقلة التجمع الصربي عن الاستفادة من المجموعة الكاملة من آليات الحماية. وفي مجلس نواب الاتحاد، اقتضت إعادة تشكيل الأغلبية البرلمانية في تموز/يوليه 2019 إعادة تعيين فريق رئاسة مجلس النواب. وفي ذلك المجلس أيضا، لم يُقترح المرشح لمنصب نائب رئيس المجلس من الشعوب الصربية.

ألف - استمرار عجز فريق المحكمة الدستورية الاتحادية المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية عن أداء عمله

92 - كما ذكر سابقا، فإن المحكمة الدستورية الاتحادية تعمل حاليا بخمسة قضاة فقط من أصل القضاة التسعة المطلوبين، مما يتطلب حضور القضاة الخمسة جميعا لاكتمال النصاب القانوني والتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء. ولم يتبق لدى فريق المحكمة المعني بالمصلحة الوطنية الحيوية سوى أربعة قضاة عاملين، وهو عاجز عن عقد اجتماعاته. ووفقا لدستور الاتحاد، يتكون هذا الفريق من سبعة أعضاء، اثنان من كل شعب مكون للاتحاد، وواحد من مجموعة "الآخرون". وبسبب شغور مناصب ثلاثة أعضاء، أي عضو من كل شعب مكون للاتحاد، أصبح النصاب القانوني غير مكتمل. وعدم قدرة الفريق على أداء عمله وعلى اتخاذ القرارات يؤثر مباشرة في عملية صنع القرار في جمعيات الكانتونات وفي مجلس شعوب الاتحاد. وثمة حاليا عدة قضايا معروضة على الفريق.

93 - وفي عام 2019، اعتمد المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين القائمة النهائية للمرشحين ليحلوا محل ثلاثة من القضاة المتقاعدين الأربعة في المحكمة الدستورية الاتحادية. وقدم المجلس القائمة إلى رئيس الاتحاد ونائبيه، الذين كان ينبغي لهم الانتهاء من التعيينات، لكنهم قصروا في القيام بهذه المهمة بسبب تقاعس رئيس الاتحاد مارينكو تشافارا بالأساس (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك)، وذلك بالرغم من المناشدات المقدمة من رئيس المحكمة الدستورية الاتحادية ومن المجتمع الدولي. وفي أيلول/سبتمبر، اتهم رئيسُ حزب العمل الديمقراطي بكير عزت بيغوفيتش الاتحادَ الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بعرقلة تعيين القضاة، ودعا إلى إتمام التعيينات قبل الانتخابات المحلية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر.

باء - عدم التوصل إلى اعتماد قانون بشأن الحراجة

94 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أخفق برلمان الاتحاد في اعتماد قانون الاتحاد بشأن الحراجة، الذي يفتقر إليه الاتحاد منذ عام 2009، وذلك على الرغم من تقدم حكومة الاتحاد باقتراح القانون في تموز/يوليه 2019. واعتماد القانون ليس أمراً بالغ الأهمية لتنمية قطاع الحراجة فحسب، بل هو كذلك التزام قانوني بموجب حكم أصدرته المحكمة الدستورية الاتحادية، التي قررت في عام 2009 أن القانون الحالي ينتهك حق البلديات في الحكم الذاتي المحلي، وكلفت برلمان الاتحاد بمواءمة القانون مع تشريعات الحكم الذاتي المحلي ذات الصلة في غضون ستة أشهر. وفي أواخر عام 2009، وفي ظل غياب أي إجراء من جانب برلمان الاتحاد، حاولت حكومة الاتحاد معالجة المسألة من خلال إصدار مرسوم، ولكن في آذار/مارس 2010 قررت المحكمة الدستورية الاتحادية أن الحكومة ليس لديها الأساس الدستوري ولا القانوني الذي يخولها تنظيم مجال الحراجة بموجب مرسوم، وأوعزت إلى الهيئات التشريعية بتنظيم الأحراج من خلال إصدار تشريع في غضون ستة أشهر، غير أنّ ذلك لم يحدث حتى الآن. ومن الواضح أن تقصير الاتحاد في الوفاء بالتزاماته الناشئة عن قرارات المحكمة الدستورية الاتحادية يمثل مشكلة من منظور سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، وبما أنّ الأحراج تغطي ما يصل إلى 58 في المائة من أرض الاتحاد، وجميع الكانتونات باستثناء كانتون الهرسك - نيريتفا قد شرعت في تنظيم القطاع بطريقتها الخاصة في محاولة لمواجهة الفراغ القانوني، فإنّه من الواضح أن غياب التشريعات الخاصة بالأحراج والإشراف عليها على مستوى الاتحاد له آثار أوسع نطاقاً، الأمر الذي يزيد من إبراز الطابع الملح للوفاء بهذا الالتزام.

جيم - عدم التوصل إلى تعيين أعضاء هيئة الأوراق المالية

95 - في سياق الجائحة والتأثير الاقتصادي السلبي المترتب عليها، تم أيضا غلق مصدر مهم للإيرادات المحتملة بسبب تعطل العمل في هيئة الأوراق المالية الاتحادية المسؤولة عن تنظيم أسواق رأس المال في الاتحاد. وتؤدي الهيئة مهامها بثلاثة أعضاء فقط من أصل خمسة منذ عام 2018، بسبب عدم قيام رئيس الاتحاد بإعادة تعيين عضوين انتهت مدة عضويتهما وعدم قيام برلمان الاتحاد بتأكيد إعادة التعيين. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبسبب تقاعد أحد الأعضاء الثلاثة المتبقين، لم تبلغ اللجنة النصاب القانوني اللازم لاتخاذ القرارات، مما يحول دون ضخ الاستثمارات والزيادات في رؤوس أموال الشركات المساهمة القائمة في الاتحاد. وفي آب/أغسطس، اقترحت حكومة الاتحاد إدخال تعديلات على قانون هيئة الأوراق المالية، من شأنها أن تمكن رئيس الاتحاد، بموافقة نائبي رئيس الاتحاد، من تعيين أعضاء الهيئة. ولا تزال التعديلات المقترحة معروضة على برلمان الاتحاد. وفي ظل غياب حل سريع للمسألة، فإن سوق رأس المال في الاتحاد، وبالتالي الاقتصاد ككل، قد يواجه مشكلات خطيرة.

دال - اتفاق بشأن الانتخابات في موستار

96 - في 17 حزيران/يونيه، في موستار، وعقب جهود التيسير التي بذلها المجتمع الدولي والمفاوضات المطولة، وقع زعيما حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك اتفاقين سياسيين، الأول بشأن إجراء الانتخابات في موستار وإصلاح النظام الأساسي للمدينة، والثاني بشأن المبادئ الخاصة بتعديل قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك.

97 – ويحدد الاتفاق المتعلق بالانتخابات في موستار وبإصلاح النظام الأساسي للمدينة القواعد الانتخابية للانتخاب المباشر لأعضاء مجلس مدينة موستار وعددهم 35 عضوا، وما يعقب ذلك من انتخابات يجريها مجلس مدينة على مناصب العمدة، وكبير المستشارين، ورئيس مجلس المدينة ونوابه. ويتضمن الاتفاق مرفقين، أحدهما يتضمن التعديلات ذات الصلة على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، الذي قُدِّم إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، والآخر يتضمن نص النظام الأساسي المقبل لمدينة موستار، الذي سيعتمد في الدورة الأولى لمجلس مدينة موستار عقب الانتخابات. أما الاتفاق الثاني المتعلق بالمبادئ الخاصة بالتعديلات على قانون الانتخابات فينص على أن يتفق حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك على التغييرات اللازمة في غضون ستة أشهر وعلى أن يضمنا اعتمادها في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك بحلول نهاية عام 2021.

98 – واعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في مطلع شهر تموز/يوليه التعديلات على قانون الانتخابات فيما يتعلق بالقواعد الانتخابية لموستار. وفي 23 تموز/يوليه، حددت اللجنة المركزية للانتخابات في البوسنة والهرسك موعد إجراء الانتخابات في مدينة موستار في 20 كانون الأول/ديسمبر، بدلا من أن تتزامن مع الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بسبب اشتراط قانون الانتخابات أن يصدر الإعلان عن الانتخابات المحلية لعام 2020 قبل إجراء الانتخابات بـ 150 يوما. ورفضت معظم الأحزاب المنضوية تحت لواء الجمعية الوطنية الكرواتية هذا الموعد علنًا وطلبت إجراء الانتخابات في موستار بالتزامن مع الانتخابات المحلية للبوسنة والهرسك لعام 2020، أي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر. ووجه زعيم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك تشوفيتش رسالة إلى المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك يعرب فيها عن عدم موافقته على هذا الموعد. ورد ممثلو المجتمع الدولي ردا موحدا مفاده أن قرارات اللجنة المركزية للانتخابات يجب أن تحترم.

99 – وبحلول آب/أغسطس، أعلن حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك أنهما سيجمعان ائتلافات من الأحزاب "الموالية للبوسنة" و "جميع الكروات" على التوالي، سعيا إلى تأطير الانتخابات في موستار على أنها تنافس على المصالح العرقية. ووقع رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل السيد دوديك، ورئيس الحزب الديمقراطي الصربي، السيد ميركو ساروفيتش، اتفاقا حول المشاركة المشتركة لحزبيهما في انتخابات موستار تحت شعار "ابقوا هنا – معا من أجل مدينتنا موستار". وفي أيلول/سبتمبر، اجتمع السيد دوديك مع ممثلي الصرب في موستار وحثهم على تأييد قائمة المرشحين المشتركة، قائلا إن الصرب إذا كان لهم ممثلون شرعيون في مجلس مدينة موستار، فإنّهم قد يكونون عاملا حاسما في توزيع السلطة بعد الانتخابات.

هاء – تساوي الصرب دستوريا في كانتونات الاتحاد

100 – جاء في قرار الممثل السامي الصادر عام 2002 بسن تعديلات على دستور الاتحاد، في إطار التنفيذ الأشمل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن تساوي الشعوب المكونة للاتحاد، أن الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد متساوية جميعها فيه، وأن اللغات الرسمية للاتحاد هي البوسنية والصربية والكرواتية، وأن الخطين الرسميين هما الخط اللاتيني والخط السيريلي. وتظل الكانتونات ملزمة بمواءمة دساتيرها مع دستور الاتحاد. وفي عام 2018، خلصت المحكمة الدستورية الاتحادية إلى أن عدة أحكام في دساتير كانتونات بوسافينا، والهرسك – نريتفا، وغرب الهرسك غير متوافقة مع دستور الاتحاد في هذا الصدد،

وأمرت جمعيات هذه الكانتونات بتعديل دساتيرها وفقا لذلك، وقد نفذ هذا الأمر جزئيا كانتون غرب الهرسك، إلا أن كانتون بوسافينا وكانتون الهرسك – نيرتفا لم ينفذا هذا الأمر البتة.

101 – وقد دأبت على حث هذين الكانتونين على مواءمة دستوريهما مع دستور الاتحاد وعلى أن ينصا فيهما على المساواة الدستورية بين جميع الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد.

خامسا – جمهورية صربسكا

102 – استمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل في قيادة الائتلاف الحاكم لجمهورية صربسكا مع شركائه في الائتلاف من الولاية السابقة. وقد اجتمعت حكومة جمهورية صربسكا بانتظام طوال فترة الجائحة، تحت قيادة رئيس الوزراء رادوفان فيشكوفيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل)، حيث عقدت ما مجموعه 26 جلسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ثلاث دورات عادية وأربع دورات استثنائية، واعتمدت 14 قانونا جديدا و 15 مجموعة من التعديلات على قوانين قائمة.

103 – وقد دأبت سلطات جمهورية صربسكا التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل على الدعوة إلى التراجع عن الإصلاحات السابقة واستعادة ما يسمى "دايتون الأصلي"، مع تكثيف خطابها المناهض لحلف شمال الأطلسي وللاتحاد الأوروبي وتهديدها بعرقلة الإصلاحات وغيرها من الأنشطة الضرورية المتعلقة بانضمام البوسنة والهرسك ومضيها قدماً على مسارها الأوروبي الأطلسي.

104 – وفي حين أن الإجراءات الأولية التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا، ولا سيما السلطات المحلية في بانيا لوكا، في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أُعتبرت عموما سريعة وفعالة، فإن التقارير الإعلامية التي صدرت فيما بعد زعمت أنّ هناك فضائح مختلفة تتعلق بالمشتريات.

105 – وفي 17 نيسان/أبريل، ألغت رئيسة جمهورية صربسكا، جيليكا شفيانوفيتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) *المرسوم المتعلق بحظر إثارة الذعر والفوضى في حالات الطوارئ*، الذي أصدرته في وقت سابق في شهر نيسان/أبريل، ومنعت بموجبه نشر "الأخبار الزائفة" أو الادعاءات التي تسبب الذعر أو تقوض السلام والنظام العامين أو تتعارض مع تنفيذ الأوامر والتدابير. وقد أثار هذا المرسوم مخاوف عندما فُرضت غرامات على عدة شخصيات معارضة بارزة أو استدعيت هذه الشخصيات للمثول أمام الشرطة فور صدوره. ومع إلغاء هذا المرسوم، أعلنت وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا أنها ستسحب جميع التهم الموجهة بموجب المرسوم ضد الأفراد والكيانات القانونية، وستعيد أي غرامات تم دفعها. وكانت السيدة شفيانوفيتش قد أصدرت هذا المرسوم مع عدة مراسيم أخرى إبان حالة الطوارئ التي أعلنتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في 28 آذار/مارس ضمن إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، وتم بموجبها نقل السلطة التشريعية مؤقتاً من برلمان جمهورية صربسكا إلى رئيسة جمهورية صربسكا. ورفعت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا حالةَ الطوارئ في 21 أيار/مايو.

106 – وقد خاطب رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل وعضو رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، الجمعيةَ الوطنية لجمهورية صربسكا في 20 أيار/مايو، فزعم أن وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا

دأبت على التنصت على ممثلي المعارضة في جمهورية صربسكا وإبلاغه بمناقشاتهم[8]، بل واستشهد بملخصات مفصلة لهذه المناقشات. وزعم وزير الداخلية في جمهورية صربسكا دراغان لوكاتش (الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) في وقت لاحق أن تعليقات السيد دوديك مزحة سياسية. ومع ذلك، أعلنت منظمة الشفافية الدولية في البوسنة والهرسك في 21 أيار/مايو أنها تقدمت بشكوى جنائية ضد السيد دوديك لدى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بتهمة التنصت بدون إذن.

107 - وفي تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا نظامًا داخليًا جديدًا، يقلل من الوقت الممنوح للممثلين لمناقشة بند من بنود جدول الأعمال، بينما تظل مدة التحدث المتاحة لرئيسة جمهورية صربسكا، ورئيس وزراء جمهورية صربسكا، وعضو جمهورية صربسكا في هيئة رئاسة البوسنة والهرسك غير محدودة. كما ألغت التغييرات شرط الحفاظ على النصاب القانوني أثناء المناقشة، مما يسمح للممثلين بحضور الجلسات للتصويت فقط. ولئن بررت الأغلبية الحاكمة التغييرات واعتبرتها بمثابة تحسين لكفاءة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، فإنّ ممثلي المعارضة أدانوها باعتبارها اعتداء على المبادئ الديمقراطية وحرية التعبير. وفي الواقع العملي، أدت القواعد الجديدة إلى تقييد المناقشة داخل الهيئة التشريعية.

108 - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا تقييد الحريات المدنية، ولا سيما حرية التجمع، حيث حظرت بشكل اعتباطي على ما يبدو التجمعات في الساحة الرئيسية في بانيا لوكا. وقد اُعتبر ذلك محاولة لتقليل ظهور نشطاء حركة "العدالة من أجل دافيد" في احتجاجاتهم المستمرة على الوفاة الغامضة للطالب الجامعي دافيد دراغيتشيفيتش في آذار/مارس 2018، التي يعتبرونها مؤامرة من الشرطة. وفي أواخر 2019، شكل بعض النشطاء حزبًا سياسيًا، الحركة من أجل العدالة، التي تم اعتمادها للمشاركة في الانتخابات المحلية لعام 2020، وهي بصدد تقديم مرشحين لجمعية مدينة بانيا لوكا.

ألف - رئيس وزراء جمهورية صربسكا موضوع تحقيقات متعلقة بجرائم حرب

109 - في أيلول/سبتمبر، أكد مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، ردًا على استفسارات إعلامية، وجود تحقيق جارٍ بشأن جرائم حرب تورط فيها عدة أفراد، منهم رئيس وزراء جمهورية صربسكا، السيد فيشكوفيتش، وأضاف أنه ليس لديه معلومات إضافية يقدمها بشأن هذه المسألة. وجاء هذا التأكيد في أعقاب نشر بوابة إعلامية، يوجد مقرها في سراييفو، مقتطفات من الشهادة التي أدلى بها أمام محكمة الدولة في البوسنة والهرسك من عام 2017 شاهدٌ مشمول بالحماية ادعى أن السيد فيشكوفيتش شارك، في تموز/يوليه 1995، بصفته مساعد قائد هيئة الأركان العامة لشرطة المرور بجمهورية صربسكا، في نقل الأسرى البوشناق ثم نقل جثثهم فيما بعد من مقابر جماعية في منطقة سريبرينيتسا. وفي وقت لاحق، قدم مركز سريبرينيتسا - بوتوكاري التذكاري تقريرا جنائيا ضد السيد فيشكوفيتش، متهما إياه بالمشاركة في الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا ومحاولة إخفاء الأدلة.

110 - وفي نفس اليوم الذي أكد فيه مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك وجود تحقيقات، أعلن مدير مركز أبحاث الحرب وجرائم الحرب والبحث عن المفقودين في جمهورية صربسكا، ميلوراد كوكيتش، أن المركز سينشر أسماء جميع الشهود الذين أدلوا ببيانات كاذبة. وفي وقت لاحق، نشرت هيئة إذاعة وتلفزيون

(8) "لا توجد حكومة لا تتجسس على المعارضة. وقد استمعتُ إلى التسجيلات. ويحق لي أن أستمع إليها. هل تريدون مني أن أحضر لك بعض التسجيلات حتى تسمعوا ما يقولونه عنكم؟"، بيان للسيد دوديك في جلسة الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، 20 أيار/مايو 2020.

جمهورية صربسكا العامة وغيرها من وسائط الإعلام اسم الشاهد المشمول بالحماية، مما دفع محكمة الدولة في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى الإعلان عن تحركات لحماية الشاهد وعن رفع دعوى جنائية على من كشفوا عن هويته.

باء - سريبرينتسا

111 - في 11 تموز/يوليه، نُظم الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في مركز سريبرينيتسا - بوتوكاري التذكاري. وبسبب جائحة كوفيد-19، تم الاحتفال بهذه الذكرى في شكل مختلف عما كان عليه في السنوات السابقة، مع انخفاض كبير في عدد الحضور. فقد بعث زعماء العالم والدبلوماسيون وغيرهم من الشخصيات الذين كانوا يعتزمون الحضور شخصيا رسائل فيديو بثت أثناء الاحتفال، وأدانوا فيها الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا وأعربوا عن تعاطفهم مع الضحايا وأسرهم. وقد فعلتُ أنا الشيء نفسه في بياني الذي أدليت به عن طريق الفيديو خلال الاحتفال.

112 - ومما يؤسف له أن إنكار الإبادة الجماعية بات أمرا شائعا في بيانات الممثلين السياسيين لجمهورية صربسكا، على الرغم من أن وقائع الإبادة الجماعية قد أثبتتها محكمتان دوليتان فضلا عن محاكم محلية. وقد عارض الممثلون السياسيون البوشناق هذا الإنكار ومحاولات تزييف الأحداث التاريخية والتقليل من شأنها. وفي أيار/مايو، نشر مركز سريبرينيتسا - بوتوكاري التذكاري تقريراً عن إنكار الإبادة الجماعية وتضامن مع رابطات الضحايا وممثليهم السياسيين في الدعوة إلى اعتماد قانون على مستوى الدولة يجرم إنكار الإبادة الجماعية، ودعاني، إن لم يتيسر ذلك، إلى فرض هذا القانون.

113 - وهناك حاجة إلى معالجة هذه المسألة، سواء من خلال تشريعات أو وسائل أخرى، مع الأخذ في الاعتبار القرار الصادر في آب/أغسطس 2018 بإلغاء تقرير سريبرينيكا لعام 2004 الصادر عن حكومة جمهورية صربسكا، الذي اعترفت فيه جمهورية صربسكا رسمياً بتورط قواتها العسكرية وقوات الشرطة في أحداث تموز/يوليه 1995 في سريبرينيتسا، والتقرير الجديد لحكومة جمهورية صربسكا عن سريبرينيتسا، الذي هو بانتظار النشر ومن المتوقع أن يكون محاولة أخرى لتزييف الأحداث التاريخية والتقليل من شأن معاناة الناس.

114 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، وهو اليوم العالمي للسلام، كشف عمدة سريبرينيتسا، ملادين غرويتشيتش، عن نصب تذكاري للسلام في احتفال قاطعه ممثلو البوشناق، الذين أيدوا المشروع في البداية ولكنهم تراجعوا عنه، متذرعين برفض العمدة الاعتراف بالإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.

جيم - عدم التعاون مع الممثل السامي

115 - لا تزال حكومة جمهورية صربسكا تمنع وصول مكتبي إلى المعلومات والوثائق الرسمية على النحو المطلوب بموجب المادة التاسعة والمرفق 10 من الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يُلزم جميع السلطات في البوسنة والهرسك بالتعاون الكامل مع الممثل السامي. أما النداءات المتكررة التي وجهها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، وذكّر فيها سلطات جمهورية صربسكا بالتزاماتها في هذا الصدد، فهي لم تجد آذانا صاغية حتى الآن.

سادسا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

116 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتقلص وتيرة التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

117 - ولم تُدرج سلطات كانتون بوسافينا بندًا مطلوبًا في قانون الشرطة ذي الصلة، كان قد اشتُرط في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن في عام 2007 بشأن عناصر الشرطة الذي رفضت إجازتهم من قبل قوة الشرطة الدولية السابقة التابعة للأمم المتحدة، وذلك على الرغم من التأكيدات المتكررة الصادرة في وقت سابق عن سلطات الكانتون.

118 - ولم تعين سلطات كانتون الهرسك - نيريتفا بعد مجلساً مستقلاً جديدًا، ولا مفوضاً للشرطة، ولا مكتباً للشكاوى العامة، ولا مجلساً للشرطة. ولم يعين الكانتون مفوض شرطة على النحو الواجب منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، كما لم يؤد أي مجلس مستقل مهامه منذ آذار/مارس 2017.

119 - وانتهت ولاية المجلس المستقل للبوسنة والهرسك في آذار/مارس 2018، ولم تعين الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مجلس إدارة جديد بعد.

120 - وفي تموز/يوليه، أيدت السلطات القضائية في كانتون توزلا لائحة اتهام ضد وزير داخلية كانتون توزلا، سليمان بركيتش، بتهمة إساءة استخدام المنصب والسلطة، وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقالت جمعية كانتون توزلا الوزيرَ من منصبه.

121 - ولا تزال الحالات المثيرة للمشاكل والمتعلقة بتعيين مديري الشرطة وإقالتهم تتصدر المؤشرات على التدخل السياسي غير اللائق في أعمال الشرطة.

122 - وفي أيار/مايو، عينت سلطات كانتون توزلا سافيت إبراهيموفيتش مديراً للشرطة، على الرغم من التقارير المتاحة على نطاق واسع والتي تظهر أنه يواجه مشكلات في الأهلية تتعلق بقواعد التقاعد الإلزامي. وفي حزيران/يونيه، فصلت سلطات كانتون البوسنة - بودريني مفوض الشرطة على الرغم من المخاوف التي أبداها مكتبي وأبدتها سفارة الولايات المتحدة بشأن الالتزام بمبدأي الشفافية والمساءلة. وفي تموز/يوليه، عيَّن مجلس وزراء البوسنة والهرسك داركو كولوم مديرًا للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أرسل المجلس المستقل للبوسنة والهرسك إلى مجلس الوزراء وثائق رسمية تبين مشكلات الأهلية المتعلقة بقواعد التقاعد الإلزامي، التي تواجه السيد كولوم في شغل المنصب. ولم تعين حكومة الاتحاد بعد مديرَ شرطة الاتحاد، على الرغم من أن المجلس المستقل للاتحاد أكمل عملية الاختيار لهذا المنصب في نيسان/أبريل 2019.

123 - وفي أيلول/سبتمبر، قدم مديرو الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، وشرطة الحدود، ومديرية تنسيق الشرطة إلى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك مشروع قانون متفق عليه بشأن مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك، يمثل تتويجا لجهود التيسير التي بذلها مكتبي على مدى أكثر من سنتين، ويشكل معلما جديدا في استقلال الشرطة والتنسيق بين أفراد الشرطة على مستوى الدولة.

124 - وفي تطور إيجابي آخر، اعتمدت جمعية كانتون سراييفو بالإجماع في حزيران/يونيه مبادرة سراييفو التي تدعو إلى إجراء إصلاح شامل لترتيب الأمن العام في الكانتون من خلال إلغاء وزارة داخلية الكانتون والإبقاء على إدارة شرطته.

125 – وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت جمعية كانتون سراييفو تعديلات على التشريعات المتعلقة بالشرطة، بعد تدخل سياسي غير لائق، مما فتح المجال أمام جملة أحكام منها ما يتعلق بالتجنيد العاجل لطلاب جدد في سلك الشرطة.

126 – ولم يعين مجلس الوزراء بعد المدير العام القادم لوكالة الاستخبارات والأمن بالبوسنة والهرسك. وقد انتهت ولاية المدير العام الحالي للوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

سابعا – الاقتصاد

ألف – الاتجاهات الاقتصادية

127 – أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل اقتصاد البوسنة والهرسك، مع ما يترتب عليه من عواقب وخيمة يحتمل أن يطول أمدها. وقدّمت المنظمات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية الدعم إلى البوسنة والهرسك في التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة، وذلك استكمالا للتدابير التي اتخذتها البوسنة والهرسك في هذا الصدد. ومما يؤسف له أن المنازعات الحزبية والحسابات السياسية، وكذا عدم التركيز على الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والضريبي والمالي في البوسنة والهرسك، لها آثار سلبية في كثير من الأحيان على فعالية جهود تحقيق الاستقرار.

128 – وحذرت مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء، في تقريرها لشهر أيلول/سبتمبر 2020 عن مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020، من وقوع انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبوسنة والهرسك، وهو انخفاض قد يكون أشد حدة مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وقامت المؤسسات المالية الدولية أيضا بمراجعة توقعاتها الأولية للنمو الاقتصادي لعام 2020 في البوسنة والهرسك بالنقصان: فصندوق النقد الدولي يتوقع انخفاضاً بنسبة 5 في المائة، بينما يقدر البنك الدولي الانخفاض بنسبة 1,9 في المائة، وربما يصل إلى نسبة 3,2 في المائة إذا استمرت الجائحة.

129 – وتستند توقعات النمو المنقحة إلى التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي وإلى الاستمرار المتوقع للاتجاهات السلبية. وفي الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 8,8 في المائة. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأول من عام 2020 مبلغا قدره 243,2 مليون مارك بوسني، أي بانخفاض نسبته 3,4 في المائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وانخفضت المبادلات التجارية الخارجية في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020 بنسبة 16,3 في المائة إجماليا، مع انخفاض معدلات الصادرات والواردات بنسبة تقدر بحوالي 14,8 و 17,3 في المائة على التوالي.

130 – وبعد سنوات من التحسن المتواضع وإن كان مطردا، عادت البطالة والعمالة إلى مستويات سلبية. وفي نهاية تموز/يوليه بلغ مجموع عدد العاطلين المسجلين 252 426 شخصا أي بزيادة 19 143 شخصا أو ما يعادل نسبة 4,7 في المائة عن نفس الفترة من عام 2019، بينما انخفض عدد العاملين بـ 17 096 شخصا أو ما يعادل نسبة 2 في المائة ليصل العدد إلى 804 028 شخصا. وارتفع معدل البطالة الإدارية إلى نسبة 34,4 في المائة. وبالتوازي مع ذلك، استمر عدد المتقاعدين في الزيادة ليبلغ في المجموع 692 700 متقاعد.

131 - وتظهر بيانات أيار/مايو أن متوسط صافي المرتب البالغ 940 ماركا بوسنيا، ومتوسط المعاش التقاعدي البالغ 409 ماركات بوسنية، يظلان أقل بكثير من متوسط سعر سلة المستهلك البالغ 996 1 ماركاً بوسنيا لأسرة تتكون من أربعة أفراد، مما يشير إلى أن أصحاب الدخل الثابت هم أيضا يكافحون من أجل تلبية احتياجاتهم. وهذا هو الحال بصفة خاصة مع المتقاعدين الذين يتقاضون معاشات دنيا.

132 - ومن المرجح أن تؤدي الحالة الاقتصادية وتوقعاتها غير المشجعة إلى التعجيل بنسق تدفق السكان إلى الخارج، الذي يبعث على القلق بالفعل. وتظهر آخر بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أن عدد تصاريح العمل الصادرة إلى مواطني البوسنة والهرسك في السنتين الأخيرتين بلغ ما مجموعه 137 125 تصريحا.

133 - وفي ظل هذه الظروف، يشكل تأكيد التصنيف الائتماني للبوسنة والهرسك في آب/أغسطس من قبل وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية (S&P Global Ratings) (الدرجة "B" مع توقعات مستقبلية مستقرة) ووكالة موديز (Moody's) (الدرجة "B3" مع توقعات مستقبلية مستقرة)، أمرا إيجابيا.

134 - وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي التجاري سجل انخفاضاً في العائدات بنسبة 38,7 بالمائة خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، فإن تقييماته تشير إلى استقراره وتوافر السيولة فيه بوجه عام. ويدعم البنك المركزي في البوسنة والهرسك بقوة الاستقرار المتواصل للقطاع المصرفي، وإن كان البنك يواجه مع ذلك تحديات مستمرة لاستقلاله ومسؤولياته وأداء عمله بدون معوقات. وشملت تلك التحديات دعوات متجددة موجهة أساسا من عضو هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، ميلوراد دوديك، ومن مسؤولين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، من أجل إطلاق احتياطيات البنك المركزي الإلزامية واحتياطاته من النقد الأجنبي - وهو أمر من شأنه إذا تم أن يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي عموماً في البوسنة والهرسك - ومن أجل إعادة تشكيل هيئة رئاسة البوسنة والهرسك لمجلس إدارة البنك المركزي للبوسنة والهرسك في 30 نيسان/أبريل بطريقة تمثل خطراً على عملية صنع القرار من جانب هذه الهيئة، وبالتالي على السير السلس لعمل البنك نفسه.

135 - ويعمل مجلس إدارة البنك المركزي حاليا بكامل طاقته. وهو ما لم يقم به لفترة طويلة بسبب القرار الذي اتخذته هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه 2019، استجابة لاقتراح السيد دوديك، والقاضي بعزل عضوين من المجلس، وعدم وجود الدعم اللازم داخل هيئة رئاسة البوسنة والهرسك لاقتراح تعيين من يخلفهما. غير أن الطعون القانونية الجارية التي قدمها أعضاء المجلس اللذين أُقيلا قد تؤثر على النصاب القانوني لعمل هذه الهيئة. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة تشكيل المجلس بدوافع سياسية تتعارض مع السعي للحفاظ على استقلال البنك المركزي سياسيا. وتمثل فترة ولاية أعضاء المجلس التي مدتها ست سنوات، وفقاً لما ينص عليه القانون، نية واضحة لدى الهيئات التشريعية للبوسنة والهرسك في تجنب التداخل مع ولاية هيئة رئاسة البوسنة والهرسك والتعيينات على أسس حزبية، مما يوفر ضمانات إضافية لاستقلال البنك عن الاتحاد، وعن جمهورية صربسكا، وعن أي وكالة عامة، وأي سلطة أخرى.

باء - المسائل المالية

136 - للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2009، سجلت هيئة الضرائب غير المباشرة انخفاضاً في إيرادات الضرائب غير المباشرة التي تشكل غالبية إيرادات الميزانية لجميع مستويات الحكومة، وهي ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي. وانخفضت الإيرادات المحصلة في الأشهر الثمانية الأولى من

عام 2020 بنسبة 10 في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، حيث سجل أكبر انخفاض بنسبة 31 في المائة في أيار/مايو. وقد قابل هذا النقص إلى حد ما الاقتراض المحلي ومبلغُ الـ 330 مليون يورو الذي قدم في إطار أداة التمويل السريع التابعة لصندوق النقد الدولي، وهو ما ضمن خدمة الديون والمدفوعات الشهرية دون انقطاع. وينبغي زيادة تعزيز الاستقرار المالي من خلال المساعدة المالية المقدّمة من الاتحاد الأوروبي على مستوى الاقتصاد الكلي والبالغة 250 مليون يورو، التي خصصها الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك من أجل المساعدة على تخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة على الجائحة. وللأسف، لم تستفد البوسنة والهرسك بعد من المساعدة التي تمس الحاجة إليها، حيث يبدو أن السياسات الداخلية للبوسنة والهرسك تلقي بظلالها على المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك، وهي مفاوضات لا تزال جارية. ومن المتوقع أيضاً وضع ترتيب جديد مع صندوق النقد الدولي، ومن المقرر إجراء مفاوضات أولية في تشرين الأول/أكتوبر. ومن شأن هذا الترتيب أن يساعد البوسنة والهرسك على تخفيف الضغوط المالية وإعادة التركيز على الإصلاحات لمعالجة نقاط الضعف المحددة وتعزيز قدرة البلد على الصمود.

137 - ويجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز نظام الضرائب غير المباشرة في البوسنة والهرسك بوصفه العمود الفقري للاستقرار المالي، وكذلك لضمان سير عمل المؤسسات على مستوى الدولة دون عوائق والوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية من خلال تحسين موثوقية التمويل وكفايته. وتبرز التطورات المتعلقة باعتماد ميزانية الدولة لعام 2020 الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

138 - ومثلما هو الحال في السنوات السابقة، وقعت ميزانية الدولة لعام 2020 رهينة للمشاحنات السياسية الحزبية. فمن بين أسباب تأخير اعتماد الميزانية استياء الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، وأكثر منه استياء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك من التعيينات في صلب اللجنة المركزية للانتخابات بالبوسنة والهرسك، وما أعقب ذلك من محاولات لعرقلة جهود اللجنة من أجل المضي قدما في التحضير للانتخابات المحلية لعام 2020 في انتظار نتيجة الطعون القانونية ضد التعيينات المعروضة على أنظار محكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وقد أثر هذا التأخير على قدرة اللجنة، وكذلك قدرة مؤسسات الدولة الأخرى، على العمل بسلاسة والاضطلاع بكامل بالتزاماتها الدستورية والقانونية، وعرّض في نفس الوقت إجراء الانتخابات للخطر أيضا، وهي انتخابات تكتسي أهمية بالغة لدى المواطنين في البوسنة والهرسك حتى يمارسوا حقوقهم التي يكفلها لهم دستور البلد.

139 - وكان التمويل المؤقت ساريا طوال النصف الأول من العام، حيث لم يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك إلا في 24 آذار/مارس، أي ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائي لاعتماد الميزانية وثلاثة أسابيع بعد تفشي جائحة كوفيد-19 في البوسنة والهرسك، لتعيده بعد ذلك هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في 6 نيسان/أبريل مع طلب إجراء تعديلات تعكس متطلبات هذه الجائحة. ولم يتم الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته الهيئة في 31 أيار/مايو، حيث عمد وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك، بسبب ما ادعى أنه أسباب فنية، إلى وقف الميزانية حتى 18 حزيران/يونيه تاريخ اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وإحالتها إلى هيئة الرئاسة. وفي تموز/يوليه، نظرت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في الميزانية التي اعتمدتها هيئة رئاسة البوسنة والهرسك في 26 حزيران/يونيه، وبعد إجراء المزيد من المناورات السياسية التي قادها في المقام الأول الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بهدف تأخير اعتمادها، تمت الموافقة عليها أخيرا في 29 تموز/يوليه.

140 - ويبلغ مجموع الميزانية المعتمدة 1,8 مليار مارك بوسـني، وهو مبلغ يزيد بنسـبة 1 في المائة عن ميزانية عام 2019. ومن أصل هذا المبلغ، رُصد ما قدره 996 مليون مارك بوسني لتمويل مؤسسات الدولة (زيادة بنسبة 3 في المائة)، بينما خصص المبلغ المتبقي وقدره 807,5 ملايين مارك بوسني لخدمة الدين الخارجي (أي بانخفاض نسبته 2 في المائة). وعلى الرغم من الزيادة المتواضعة، فإن الميزانية المعتمدة غير كافية لتلبية احتياجات مؤسسات الدولة. ولن يستفيد من هذه الزيادة سوى 16 من أصل 75 جهة مستفيدة من ميزانية الدولة، وذلك بمبلغ مجموعه 18,2 مليون مارك بوسـني، في حين سـتبقى الجهات الأخرى في نفس المستوى تقريباً الذي كانت عليه في السنوات الثماني الماضية، بل ستشهد انخفاضاً على الرغم من تزايد الالتزامات ونشوء واقع جديد، بما في ذلك الجائحة والتدفق المطرد للمهاجرين على البلد.

141 - وعلى الرغم من أن الميزانية المحدودة لمؤسسات الدولة يتم تبريرها رسمياً بضرورة تحقيق وفورات بمبلغ إجمالي قدره 41,9 مليون مارك بوسني للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة، وإن كان هذا المبلغ يتجاوز مبلغ الزيادة في الميزانية، فإن من الجدير بالإشارة أن ميزانية الدولة هي الميزانية الوحيدة التي حققت هذه الوفورات. واسـتفادت جميع المسـتويات الحكومية الأخرى من الاقتراض المحلي والدولي، مما قلل من احتياجها لمثل تلك القيود. وعلاوة على ذلك، شـهدت العديد من مؤسـسـات الدولة المعنية مباشـرة بتقديم المساعدة أثناء انتشار الجائحة - مثل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك - تخفيضاً في ميزانياتها. ولا تؤدي مثل هذه التطورات إلا إلى إضعاف الدولة وهي لا تحسن من أدائها لوظائفها. ومن ثم، فإن ضمان موثوقية وكفاية تمويل مؤسسات الدولة يظل هدفاً قائما.

142 - وحافظ الاتحاد على استقرار الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهو قد لاحظ في تقريره عن تنفيذ الموازنة الموحدة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه تحقيق نتيجة مالية تراكمية إيجابية بمبلغ 254,3 مليون مارك بوسني لكل المستويات الحكومية في الاتحاد حتى المستوى البلدي.

143 - وفي نيسـان/أبريل، اعتمد برلمان الاتحاد ميزانية لعام 2020 مهيكلة من جديد بمبلغ 5,5 مليارات مارك بوسني، أي بزيادة نسبتها 11 في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة الأصلية لعام 2020. وقد أعيدت هيكلة الميزانية من أجل تنفيذ القانون المتعلق بتخفيف الآثار الاقتصـادية السـلبية (المترتبة على جائحة كوفيد-19)، الذي اعتمدته حكومة الاتحاد في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتشمل التحويلات الجديدة المتوقعة في هذه الميزانية مبلغ 500 مليون مارك بوسني من أجل صندوق الاستقرار الاقتصادي، ومبلغ 20 مليون مارك بوسني من أجل صندوق الضمانات الذي سيُنشأ في إطار مصرف التنمية الاتحادي، ومبلغ 200 مليون مارك بوسـني (كمنحة) من أداة التمويل السريع التابعة لصـندوق النقد الدولي إلى الكانتونات، ومبلغ 21 مليون مارك بوسـني إلى المسـتويات الحكومية الدنيا لتغطية تكاليف عمليات الحجر الصـحي ومعدات الحماية.

144 - وفي أيار/مايو، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تدبيرا لإعادة هيكلة ميزانية جمهورية صربسكا لعام 2020 بمبلغ قدره 3,613 مليار مارك بوسني، أي بزيادة نسبتها 5,5 في المائة عن الميزانية الأصلية. وستشهد الإيرادات العامة انخفاضا بنسبة 8 في المائة (240 مليون مارك بوسني)، بينما شهد اقتراض جمهورية صـربسـكا في عام 2020 زيادة بأكثر من الضـعف، حيث ارتفع من 315 مليون مارك بوسـني إلى 678 مليون مارك بوسـني. وبدلا من فائض الميزانية البالغ 20 مليون مارك بوسـني، تتوقع الميزانية المهيكلة من جديد حدوث عجز بمبلغ 412 مليون مارك بوسني. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير

إلى حزيران/يونيه، بلغ عجز جمهورية صـــربســـكا 297 مليون مارك بوســـني، تمت تغطيته بالكامل من الاقتراض الجديد، أساسا من أداة التمويل السريع التابعة لصندوق النقد الدولي.

145 - أما فيما يتعلق بالنفقات، فإن الميزانية المهيكلة من جديد تتوخى تقديم منحة قدرها 151 مليون مارك بوسـني إلى صـندوق تعويضـات جمهورية صـربسكا، لدعم الاقتصـاد في سـعيه للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة. وسيزيد الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية في جمهورية صربسكا بنسبة 29 في المائة، من 213,5 مليون مارك بوســني إلى 274 مليون مارك بوســني. ومن المقرر تحقيق وفورات في التكاليف على الإنفاق غير الأساسي بمبلغ 41 مليون مارك بوسني.

146 - وفي تموز/يوليه، اعتمدت حكومة جمهورية صــربســكا وثيقة إطارية للميزانية للفترة 2021-2023 حددت اســتراتيجية منتصــف المدة بشـأن تخطيط الميزانية، وتوقعت عجزا في الميزانية في عام 2021 قدره 265 مليون مارك بوســني وفي عام 2022 قدره 125 مليون مارك بوســني، في حين توقعت فائضــا في الميزانية قدره 7 ملايين مارك بوسني فقط في عام 2023.

147 - ويتسم القطاع المصـرفي في جمهورية صـربسكا بالاسـتقرار والملاءة المالية وتوافر السـيولة. وفي حزيران/يونيه، مددت وكالة الخدمات المصــرفية في جمهورية صــربســكا العمل بالتدابير المؤقتة التي يمكن بموجبها للمصـــارف التجارية أن تعتمد وقفاً اختيارياً لســداد القروض، مما يتيح شــهرين إضــافيين بدءا من انتهاء حالة الطوارئ في جمهورية صربسكا.

148 - وبسـبب هذه الجائحة، راجعت حكومة جمهورية صـربسـكا توقعاتها للنمو الاقتصـادي من انخفاض بنسـبة 3 في المائة إلى انخفاض بنسـبة 5 في المائة في عام 2020. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 9 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، وانخفضت التجارة الخارجية بنسبة 10,5 في المائة.

جيم - الالتزامات الدولية (وغيرها من التطورات القطاعية)

149 - في تشــرين الثاني/نوفمبر، ســينظر المجلس الوزاري لجماعة الطاقة في إعادة العمل بتدابير ضــد البوسـنة والهرسـك بسـبب خرقها الخطير والمسـتمر للالتزامات بموجب معاهدة إنشـاء جماعة الطاقة، الناجم أساسا عن منازعات الكيانات على نطاق تنظيم قطاع الغاز على مستوى الدولة وما يقابله من تشريعات على مسـتوى الدولة. ويسـهم أيضـا عدم تنظيم قطاع الغاز على مسـتوى الدولة في المنازعات بين الكيانات، التي تشكل خطراً على استمرارية إمدادات الغاز في البوسنة والهرسك.

150 - وقد أدى قرار جمهورية صـربسـكا الأحادي الجانب بحجب مسـاهمتها في شـركة السـكك الحديدية العامة في البوسنة والهرسك في عامي 2016 و 2017 إلى اتخاذ تدابير مماثلة من قبل الاتحاد. وعلى وجه التحديد، طلب الاتحاد من المؤســســة، بعد إجراء مراجعة لحســابات عملياتها المالية، تعويضــا بمبلغ يعادل مسـاهمة سنوية واحدة من الاتحاد استنادا إلى الفرق في المبالغ التي سـاهمت بها الكيانات حتى الآن. وتبعا لذلك، رفض الاتحاد أيضـاً إدراج أي أموال لتمويل ميزانية المؤســســة لعام 2020. والشـركة العامة للسـكك الحديدية هي المؤســســة الوحيدة على مســتوى الدولة المنشـأة بموجب المرفق 9 من الاتفاق الإطاري العام للسـلام؛ ومن أغراض إنشـاء هذه المؤسـسـة تنسـيق الاسـتثمارات في الهياكل الأسـاسـية للسـكك الحديدية في البوسنة والهرسك. أما الاستنتاج الذي خلصت إليه حكومة جمهورية صربسكا في 12 آذار/مارس ودعت فيه

وزارة النقل والاتصـــالات في البوســـنة والهرســـك ووزارة النقل الاتحادية إلى إعادة النظر في الاتفاق المتعلق بإنشاء شركة عامة مشترك للسكك الحديدية ضمن إطار شركة النقل، إلى جانب عدم كفاية تمويلها، فهو استنتاج يعرض للخطر وجود الشركة، على الرغم من أنها الآلية الوحيدة لنهج منسق في إعادة مد خطوط السكك الحديدية التي من شأنها أن تفيد شركات السكك الحديدية في الكيانين كليهما، وتفيد جميع مواطني البوسنة والهرسك والاقتصاد.

151 - وفي حزيران/يونيه، وافقت جمعية المســاهمين التابعة لشــركة البوســنة والهرســك لتوزيع الطاقة الكهربائية - المؤلفة من رئيســي وزراء الاتحاد وجمهورية صــربســكا - بالإجماع على الاســتثمار في 23 منشـأة، باســتثمارات تزيد قيمة كل منها عن مليون يورو. وتأتي هذه الاســتثمارات في إطار الخطة الاستثمارية للشــركة لعام 2020 بقيمة 174 مليون مارك بوســني، وتمثل الموافقة عليها خطوة هامة نحو الإفراج عن الاســتثمارات التي تعطلت لأكثر من عامين. وفي الوقت نفســه، فإن المنازعات داخل الاتحاد وبين الاتحاد وجمهورية صـربسـكا فيما يتعلق بتعيين الهيئات الإدارية للشـركة تؤثر على عملها. فقد انتهت ولايات جميع المســؤولين الإداريين وأعضــاء مجلس الإدارة منذ أكثر من عامين، وليس هناك فيما يبدو أي تأييد لتعيين خلفاء لهم. ويؤثر هذا الأمر في إجراءات صــنع القرار ويشــكل خطرا على توزيع الطاقة الكهربائية، ومن ثمة على الإمداد بالطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك، مما يوفر ذريعة للطعن في الشركة التي أنشئت بموجب قانون تأسيس شركة توزيع الطاقة الكهربائية الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في عام 2004، عقب الاتفاق الذي أبرمته الكيانات في 2 حزيران/يونيه 2003 بشأن إنشاء شركة التوزيع وجهة تشغيلها المستقلة استنادا إلى المادة ثالثا (5) (ب) من دستور البوسنة والهرسك.

ثامنا - عودة اللاجئين والنازحين

152 - لا يزال إعمال حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم الأصلية يشكل شرطا أساسيا لتنفيذ المرفق 7 للاتفاق الإطاري العام للسـلام. فهو يلزم السـلطات على كل المسـتويات بأن تهيئ في الأراضـي التابعة لها الظروف السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم في جو من الوئام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها.

153 - وفي بداية أيلول/ســبتمبر، منع الأولياء البوســنيون العائدون في قرية ليبلي التابعة لبلدية زفورنك في جمهورية صــربســكا، أطفالهم من الالتحاق بالمدارس، وذلك لأن إدارات المدارس ظلت ترفض تســمية لغتهم على أنها "البوسنية" وتشير إليها بدلا من ذلك باسم "لغة الشعب البوسني". وفي أيار/مايو 2016، خلصت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك إلى أن "جميع الشعوب التأسيسية، وكذلك الشعوب الأخرى التي لا تعلن عن نفســها، لها الحق الدســتوري في تســمية اللغة التي تتكلمها كما تشــاء، وأن هذا التفســير والتطبيق في الممارسة العملية هما فقط اللذان يتوافقان مع دستور البوسنة والهرسك". وأصر الأولياء على أن تحترم سـلطات جمهورية صـربسـكا قرار المحكمة، في حين ذكرت سـلطات جمهورية صـربسـكا أن دسـتور جمهورية صربسكا يتفادى أسماء اللغات الرسمية. غير أن هذه السياسة - السارية في جميع أنحاء جمهورية صــربســكا - غير متســاوقة، حيث يشــار إلى لغتي التلاميذ الصــرب والكروات على أنهما "الصــربية" و "الكرواتية" على التوالي. وهذه ليســت مجرد حالة أخرى من حالات رفض ســلطات جمهورية صــربســكا احترام قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، بل هي سياسة تميز بوضوح ضد البوسنيين وتتعارض

مع مقتضيات المرفق 7 للاتفاق الإطاري العام للسلام، التي تنص ضرورة أن تهيئ السلطات على جميع المستويات الظروف المواتية للعودة الدائمة.

154 - وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، توصل الأولياء إلى اتفاق مع وزارة التعليم في جمهورية صربسكا يعيد بموجبه الأولياء الأطفال إلى الفصول الدراسية، وتقدم الوزارة وثائق تفصح فيها عن الأسباب الوجيهة التي دعتها إلى اتخاذ قرار بعدم اعتبار لغة الأطفال اللغة "البوسنية"، وهو ما يعتزم الأولياء توظيفه لرفع دعوى قانونية ضد الوزارة. وهذا لا يعدو أن يكون مجرد حل مؤقت.

تاسعا - التطورات المستجدة في مجال الإعلام

155 - يلقي كل من النفوذ السياسي، والتقارير المتحيزة، وسوء تنفيذ التشريعات الإعلامية، وعدم الشفافية في الملكية والتمويل بظلاله على المشهد الإعلامي في البوسنة والهرسك.

156 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل خط المساعدة المجانية لوسائط الإعلام التابع لاتحاد صحفيي البوسنة والهرسك 30 حالة انتهاك لحقوق الصحفيين شملت ثلاثة تهديدات بالقتل. ووصفت أغلبية الحالات بأنها تعزى إلى الضغط السياسي والتهديدات اللفظية.

157 - وفي 24 نيسان/أبريل، عين مجلس وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك دراسكو ميلينوفيتش، الذي كان في السابق المدير العام لهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة، مديرا عاما جديدا للوكالة، وهذا التعيين أكده مجلس وزراء البوسنة والهرسك في 23 تموز/يوليه. وينظر إلى هذا التعيين على أنه ترتيب متفق عليه بين شركاء الائتلاف على مستوى الدولة في تحديد أي حزب يسيطر على أي مؤسسة. واحتجاجا على هذا التعيين، قدم رئيس مجلس الوكالة، فلامينكو سوستوفيتش، في 27 نيسان/أبريل، استقالته، مشيرا إلى أن زملاءه من أعضاء المجلس خضعوا لتأثيرات ولم يصوتوا وفقا لما تمليه عليهم ضمائرهم. ووفقاً لما ذكره سوستوفيتش، لم يتمكن ميلينوفيتش من قيادة وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية بسبب الانتهاكات العديدة لقواعد الوكالة وأنظمتها التي ارتكبتها هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة تحت قيادته. وعلى وجه التحديد، فرضت الوكالة 19 غرامة على هيئة الإذاعة والتلفزيون بلغ مجموعها 000 246 مارك بوسني، وفرضت غرامات على ميلينوفيتش نفسه بلغ مجموعها 000 15 مارك بوسني بسبب انتهاكات مختلفة لقواعد الوكالة وأنظمتها.

158 - وبالإضافة إلى ذلك، توقفت عملية إنشاء منصة رقمية تتيح لمقدمي خدمات البث التلفزيوني إمكانية البث الرقمي نتيجة لجائحة كوفيد-19. وأذنت وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية للمشغل التجاري، شركة البث التلفزيوني "Multiplex Service BH"، بتأجيل تاريخ بدء تشغيلها حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

159 - وفي 26 نيسان/أبريل، أصدرت وكالة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ترخيصا جديدا مدته خمس سنوات لنظام البث العام، الذي يشمل الإذاعة والتلفزيون البوسنيان (Bosnian-Herzegovinian Radio Television (BHRT))، وإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك (Radio Television of Bosnia and Herzegovina (RTFBiH))، وهيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا العامة. ويقر الترخيص بإمكانية الاستخدام المؤقت للترددات الرقمية لأعضاء نظام البث العام في الحالات التي يتداخل فيها إنتاجهم التناظري مع الإخراج الرقمي لهيئات البث التلفزيوني الأخرى المرخص لها. وعلى الرغم من أن هيئات البث

العامة الثلاث في البوسنة والهرسك جزء من نظام البث العام وفقاً للتشريعات ذات الصلة، فإن هذه الهيئات لا تزال منقسمة بشدة ولم تعد تتخذ أي قرارات مشتركة.

عاشرا - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

160 - تقوم البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، في ظل استمرار ولايتها التنفيذية، بدور حيوي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. ويساعد ذلك الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى على الوفاء بولاية كل منها. ولا يزال الوجود الميداني لقوة حفظ السلام، بما في ذلك أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها، يساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن. وإنني أرحب بإعادة تأكيد مجلس الاتحاد الأوروبي في 12 تشرين الأول/أكتوبر على استعداد الاتحاد الأوروبي مواصلة قوة حفظ السلام الاضطلاع بولايتها التنفيذية في إطار تجديد الإذن من مجلس الأمن.

حادي عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

161 - بسبب جائحةكوفيد-19، اجتمع المديرون السياسيون للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام يومي 2 و 3 حزيران/يونيه، للمرة الأولى عن طريق وصلة فيديو وليس بالحضور الشخصي، وذلك بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، وشددوا مرة أخرى على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وعلى دعمهم الكامل للممثل السامي في ضمان احترام الاتفاق والاضطلاع بالولاية المسندة بموجب مرفقه 10 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وأكد المديرون السياسيون على ضرورة تحقيق السلطات والمؤسسات المحلية للأهداف الخمسة وتلبية الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي (خطة "5+2"). ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر 2020.

162 - وفي الأساس، يجب أن تكون اعتبارات السياسة المتعلقة بالبوسنة والهرسك الركيزة التي يقوم عليها تقييم احتياجات مكتب الممثل السامي من الموارد. وعلى نحو ما يبينه هذا التقرير، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لدفع البلد إلى الأمام. وقد عمل مكتبي بشكل حثيث على تبسيط العمليات. وبلغت ميزانية مكتب الممثل السامي ذروتها في عام 2002 حيث وصلت إلى 25 مليون يورو، بملاك وظيفي يضم زهاء 700 موظف، مقارنة بالميزانية الحالية البالغة 5,3 ملايين يورو وملاك وظيفي لا يضم سوى 89 موظفا.

163 - وخلال فترة ولايتي وحدها، انخفضت الميزانية بنسبة 53 في المائة، وانخفض عدد الموظفين بأكثر من 58 في المائة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن المنظمة واجهت تخفيضات كبيرة في الموظفين والتمويل، فقد ظلت المهام على حالها إلى حد كبير. ومع انخفاض الميزانية بمرور الوقت، يصبح في غاية الصعوبة مواصلة تخفيض التكاليف دون تقليص الخبرات والقدرات الأساسية. وبالنظر إلى كل التحديات، لا بد لمكتب الممثل السامي من الاحتفاظ بقدرة فعالة على التخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار والتشجيع على إحراز تقدم لا رجعة فيه. ويشكل تخفيض عدد الموظفين خطرا أكبر على منظمة تعتمد على رأسمالها البشري وذاكرتها المؤسسية وخبراتها وما لها من شبكات اتصال قائمة منذ أمد طويل. ولا يسفر تناقص الموارد المالية إلا عن تفاقم المشكلة.

164 - والوضع يتطلب أن يتسم مكتب الممثل السامي بالنشاط والفعالية، مقترنا بما يلزم من دعم سياسي ومالي. وبدون المستوى المناسب من الموارد، تكون القدرة على الاضطلاع بالمسؤوليات التي صدر بها تكليف قدرة مقيدة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية تحول دون بلوغ الهدف النهائي الذي حدده المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، والذي يعتبر أيضا شرطا رئيسيا لمسار اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي المذكور في رأي المفوضية الأوروبية الصادر عام 2019 بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ثاني عشر - الجدول الزّمني لتقديم التقارير

165 - هذا التقرير مقدَّم عملا بالممارسة المتبعة في تقديم التقارير الدورية لإحالتها إلى مجلس الأمن على النحو المطلوب في قرار المجلس 1031 (1995). وسيكون من دواعي سروري أن أقدم معلومات إضافية في أي وقت بناء على طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل 2021.